البحث التطبيقي

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي
الدراسات العليا

عنوان البحث باللغة العربية	علاج للآثار السلبية لتنفيذ سياسات برنامج الاصلاح الاقتصادي على الفقراء من خلال المبادرات الرئاسية (حالة تطبيقية _مبادرة حياة كريمة)
عنوان البحث باللغة الإنجليزية	Treatment of the negative effects of implementing the policies of the economic reform program on the poor through presidential initiatives (Applied case - a decent life initiative)
إعداد	أمانى أرمانيوس عزيز
إشراف	أ.د حجازي عبد الحميد الجزار

لاستكمال متطلبات

الحصول على الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة" أكتوبر 2022

الخلاصة:

ممـا لا شـك فيـه أن الدولـة بـذلت جهـود كبيـرة لتنميـة وتطـوير المجتمـع المصـري عمومـا والريـف المصـري علـى وجـه الخصـوص وذلـك بعـد أن عـانى كلاهمـا مـن تبعـات تنفيـذ سياسـات الإصـلاح الاقتصـادي علـى مـدى العقـود الماضـية وقـد تكللـت هـذه الجهـود بالمبـادرات الرئاسـية التـي تهـدف إلـى رفـع مسـتوى معيشـة المـواطنين الأكثـر تضـررا وخصوصـا سـكان الريـف المصـري الـذي يمثـل أكثـر مـن 60% مـن إجمـالي السـكان والـذي ظـل مهمـلا لعقـود طويلـة حتـى عـانى مـن الفقـر وأحيانـا يصل الى الفقر المدقع ببعض محافظاته.

ومـن ضـمن المبـادرات وأهمهـا للقضـاء علـى الفقـر (مبـادرة حيـاة كريمـة) وتهـدف الدراسـة إلـى الإجابـة علـى التسـاؤلات الأتيـة هـل نجحـت المبـادرة فـي معالجـة الآثـار السـلبية لتنفيـذ سياسـات الإصـلاح الاقتصـادي؟ وهـل هنـاك رؤيـة واضـحة لتطـوير القـرى مـن خـلال المبـادرة؟ ومـا هـي أوجـه القصـور بالمبـادرة التـي يجـب الانتبـاه إليهـا؟ ومـا هـي الأولويـات التـي يجـب الاهتمـام بهـا للارتقـاء بـالقرى الأكثـر فقـرا لتحقيـق أهـداف المبـادرة؟ وذلـك مـن خـلال المـنهج الوصـفي التحليلـي للآثـار السـلبية لتنفيـذ سياسـات الإصـلاح الاقتصـادي وكـذلك المـنهج الوصـفي التحليلـي لنتـائج المبـادرة علـى مسـتوى القـرى المسـتهدفة وأيضـا علـى مسـتوى الاقتصـاد المصـري ومـدى المسـاهمة فـي تـوطين مبادئ التنمية المستدامة والنتائج والتوصيات التي توصلت اليها الدراسة بشأن المبادرة.

الكلمات المفتاحية: الفقر _مبادرة حياة كريمة _التنمية المستدامة _الاصلاح الاقتصادي.

Abstract:

Undoubtedly, the state has made great efforts to enhance and develop Egyptian society in general and the Egyptian countryside in particular, after both of them suffered from the consequences of implementing economic reform policies over the past decades. These efforts culminated in presidential initiatives aimed at raising the standard of living of the most affected citizens, especially the population of the Egyptian countryside, which represents more than 60% of the total population, have been neglected for decades and suffered from poverty and sometimes reached extreme poverty in some governorates.

Among the initiatives, the most important of which is to eradicate poverty (a decent life initiative), the study aims to answer the following questions: Has the initiative succeeded in addressing the negative effects of implementing economic reform policies? Is there a clear vision for developing villages through the initiative?

What are the shortcomings of the initiative that must be paid attention to? What are the priorities that must be taken care of to upgrade the poorest villages to achieve the goals of the initiative?

This is through the descriptive and analytical approach to the negative effects of implementing economic reform policies as well as the results of the initiative at the level of the targeted villages and also at the level of the Egyptian economy and the extent of the contribution to the localization of the principles of sustainable development, as well as the results and recommendations of the study on the initiative.

Keywords: poverty _decent life initiative _sustainable development _ economic reform

فهرس المحتويات

	رقم الصفحة
الخلاصة	1
المقدمة	4
أولا: المحتوى الاقتصادي والاجتماعي لسياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي	
1_ التعريف ببرنامج الاصلاح الاقتصادي وسياساته الاقتصادية والاجتماعية.	17
2_ الأثار الإيجابية لتطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي على المجتمع المصري	20
3_ الأثار السلبية لتطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي على المجتمع المصري.	22
ثانيا: مبادرة حياة كريمة في الواقع المصري	
1_ الهدف من المبادرة والخدمات التي تقدمها ومرتكزاتها ومبادئها الأساسية.	26
2_تدخلات المبادرة ومراحل عملها ومعايير تحديد القرى الأكثر احتياجا.	28
ثالثا: الآثر التنموي لمبادرة حياة كريمة على المجتمع المصري	
1_ آثار المبادرة على المجتمع المصري والريف بشكل خاص والتقييم الدولي لها.	30
2_مدى أسهام المبادرة في توطين أهداف التنمية المستدامة.	32
النتائج	34
التوصيات	37
المراجع	39
الملاحق	41

المقدمة:

الاصلاح الاقتصادي هو مجموع الإجراءات الهادفة إلى معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني، ونتيجة لذلك يتم الانتقال إلى نظام منفتح يقوم على أساس تحرير السوق وتوسيع قاعدة التنمية، وذلك من خلال إتباع حزمة من السياسات المالية والنقدية لمعالجة هذه الاختلالات.

قبل برنامج الإصلاح الاقتصادي كانت مصر تطبق سياسات اقتصادية كلية غير متسقة، مما أدى بحلول عام 2016 إلى تراكم اختلالات اقتصادية كبيرة. وكانت أهم أولويات البرنامج هي معالجة القضايا الاقتصادية واستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي وتجنب وقوع الأزمة، فعلى سبيل المثال، أدى التحول إلى نظام سعر الصرف المرن إلى استعادة التوازن في سوق الصرف الأجنبي، والقضاء على مشكلة نقص النقد الأجنبي، وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت الحكومة المصرية خطة طموحة ثلاثية الأعوام لكبح عجز الميزانية الذي بلغ أعلى المعدلات على مستوى المنطقة حيث تجاوز 10% من إجمالي الناتج المحلي. كذلك قامت الحكومة بتضييق السياسة النقدية عن طريق رفع أسعار الفائدة، وقد كانت هذه الإجراءات بالغة الأهمية لتخفيض الدين العام كنسبة من إجمالي الناتج المحلي والحد من التضخم.

وهناك عنصر آخر مهم في برنامج السلطات الإصلاحي وهو معالجة دعم الوقود الكبير، الذي كان يستنزف مبالغ طائلة من الميزانية. فقد أدى هذا الدعم إلى جعل سعر الوقود في مصر من أرخص الأسعار في العالم، مما شجع فرط الاستهلاك وقد أدى الإلغاء التدريجي لدعم الوقود إلى زيادة الاستثمارات في مجالات الصحة والتعليم ومشروعات البنية التحتية العامة،ومن المعروف أنه يوجد أتفاق حول التكلفة الاجتماعية المترتبة على الأخذ بسياسات الانفتاح والإصلاح، والذي عبرت عنه ومنذ مراحل مبكرة "منظمة اليونيسيف" وكذلك "القمة الاجتماعية" المنعقدة في آذار عام ١٩٩٥ من خلال تبنيها توصية تدعو إلى إدخال عناصر اجتماعية في هذه السياسات تستهدف استئصال الفقر، وزيادة التوظيف، وتعزز التكامل الاجتماعي لما لهذه السياسات من آثار سلبية على الفقراء من خلال زيادة تكلفة المعيشة بسبب زيادة الأسعار فحينما يتحدث صندوق النقد الدولي وأنصاره عن أن "للإصلاح الاقتصادي تكلفة" فهم يقصدون أساساً التكلفة التي سوف يتحملها الفقراء ومحدودي الدخل.ولايمكن إنكار أن سياسات الصندوق ساهمت في الحد من عجز الموازنة وتحقيق استقرار أسعار الصرف ولكن من أبرز النتائج الاجتماعية أن الإجراءات المالية تسببت في تآكل الدخول الحقيقية للمواطنين، سواء بزيادة ضرائب الاستهلاك أو بالحد من نمو الأجور الحكومية، وقد كان لتعويم الجنيه الآثر الأبرز على حياة المواطنين نظرًا لاعتماد الاقتصاد المصري بقوة على الاستيراد.

ومما لا شك فيه أن مظاهر التأثر تظهر بشكل واضح أكثر في الريف المصري من إهمال وانعدام للخدمات وفقر وبطالة ونظرا لان القرية ينظر لها دائما على أنها حصن الأمان للمجتمع ككل، فقد كانت هناك العديد من المبادرات والتي من ضمنها برنامج (تكافل وكرامة) الذي يمثل الدور الحكومي وبرنامج (بنك الطعام) الذي يمثل الجهود الأهلية، في محاولة للقضاء على الفقر بين الفئات الأكثر تضررا اقتصاديا، ولكن هذه الجهود كانت تعالج الأثار وليس الأسباب التي أدت الى الفقر وانخفاض مستوى المعيشة لفئة ليست بقليلة في المجتمع المصري.

واذا أخذنا في الاعتبار نموذج من التجارب الدولية التي نجحت بالفعل في التخفيف من حدة الفقر ورفع مستوى معيشة المواطنين من خلال البرامج الاجتماعية نجد أن "تجربة البرازيلية كانت من أبرز التجارب وأنجحها في هذا المجال للدعم المشروط وغير المشروط وقد تم تنفيذ برنامج الدعم النقدي (منحة الأسرة) في بداية عام 2003 ،ومن خلال هذا البرنامج تم تحرير أكثر من 3.5 مليون شخص برازيلي من الفقر المدقع .وتركزت أهداف البرنامج على تخفيف وطأة حدة الفقر المدقع ،من خلال تحويلات نقدية للأسر الموجودة تحت خط الفقر ، وكذلك من خلال ضمان حق المستفيدين في الصحة والتعليم ومن خلال منحة الأسرة خرجت البرازيل من خريطة الجوع العالمية بشهادة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ،وبين عامي 2014/2002 كانت البرازيل ضمن أفضل ثلاث دول في مجال خفض أعداد الأشخاص الذين يعانون من نقص الغذاء والتغذية بنسبة 82%،كما انخفضت وفيات الطفال الناجمة عن سوء التغذية بنسبة 58%،وكذلك حققت البرازيل نتائج إيجابية أخرى ،منها زيادة أعداد المستفيدين بالرعاية الصحية قبل الولادة بنسبة50%.كما ساعد البرنامج أطفال الأسر الفقيرة على الانتظام في المدارس والحد من عدم المساواة خاصة بين الطبقات الأفقر دخلا ومختلفي الأعراق والفئات العمرية."[1]

وفى هذا السياق تأتى هذه الدراسة لبيان دور الدولة المتمثل في إطلاق مبادرة حياة كريمة والتي دعا اليها الرئيس عبد الفتاح السيسي في مستهل سنة 2019 مؤسسات وأجهزة الدولة بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني لتوحيد الجهود بينهما والتنسيق لتحقيق أهداف المبادرة والوقوف بجانب الفئات الاكثر احتياجا في كل المجالات كالصحة والتعليم، وقد خصصت الحكومة 103 مليار جنيه لمبادرة 'حياة كريمة' لغير القادرين وتطوير القرى الاكثر احتياجا وتوفير كافة المرافق والخدمات الصحية والتعليمية والانشطة الرياضية والثقافية.

[1]_ عبد المنعم السيد قمره، سحر وآخرون، (دراسة اقتصادية تحليلية للفقر في ريف مصر _دراسة حالة لمحافظة الإسكندرية) ، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، وحدة بحوث الاقتصاد الزراعي بالإسكندرية، 2020/2019.

المشكلة البحثية:

على الرغم من الجهود العديدة و المبذولة لتطوير القرى والارتقاء بها إلا أن تلك الجهود لم تؤتى ثمارها على الوجه الأكمل في تنمية القرية المصرية التي عانت بشكل كبير من تبعات تنفيذ سياسات برنامج الأصلاح الاقتصادي فمازالت القرى تعانى في حقيقتها من مظاهر التردي والإهمال سواء فقر أو بطالة أو عدم توافر خدمات التعليم والصحة والسكن المناسب كواحدة من الآثار السلبية لسياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي حيث(وصل معدل الفقر32.5%من عدد السكان بنهاية عام 2018/2017 طبقا لتقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، ويتصدر صعيد مصر قائمة المحافظات الأكثر فقرا في الجمهورية وعلى رأسهم محافظة أسيوط بنسبة66.7 %من إجمالي السكان تلتها محافظة سوهاج بنسبة 59.6 % من إجمالي السكان وأشار التقرير إلى أن ما يقرب من 46 قرية في محافظتي أسيوط وسوهاج تتراوح نسبة الفقر فيها بين 80% إلى 100 %كذلك بلغت نسبة القرى الفقيرة في محافظة سوهاج وحدها 87%من إجمالي قرى المحافظة.)[2]

ومن أهم مظاهر الفقر عدم توفر الطعام والشراب والمسكن بمستلزماته وخدمات التعليم والصحة والمواصلات مع الأخذ في الاعتبار أن عدد سكان الريف في مصر يقرب من 60% من إجمالي السكان طبقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة والأحصاء في 2015.

فهل نجحت المبادرة في معالجة هذه الآثار السلبية؟ وهل هناك رؤية واضحة لتطوير القرى من خلال المبادرة وما هي الأولويات التي يجب الاهتمام بها للارتقاء بالقرى الأكثر فقراً لتحقيق أهداف المباردرة؟ وماهي أوجه القصور بالمبادرة التي يجب الانتباه إليها؟ وطرق معالجتها؟

[2]تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء بحث الانفاق والدخل 2019

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من هدفه الرئيسي الذي يتمثل في تقييم مدى نجاح مبادرة حياة كريمة في تحقيق مستوى معيشة أفضل للأفراد محل البحث بالقرى الفقيرة المستهدفة والتقليل من الآثار السلبية التي حدثت خلال فترات زمنية متعاقبة نتيجة لتنفيذ سياسات برامج الإصلاح الاقتصادي في مصر.

وكذلك من خلال الأهداف الفرعية المتمثلة في التعريف بسياسات الإصلاح الاقتصادي والآثار الإيجابية والسلبية المترتبة على تطبيق سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي على المجتمع المصري وبالأخص سكان القرى الفقيرة.

وكذلك التعريف بمبادرة حياة كريمة وتقييم نتائجها على المجتمع المصري بشكل عام وعلى الفقراء ومحدودي الدخل بالقرى بشكل خاص ومدى تحقيقها للأهداف المرجوة واوجه القصور وكيفية علاجها وأيضا مدى مساهمة المبادرة في توطين مبادئ التنمية المستدامة.

أهداف البحث:

تقييم نتائج ومخرجات مبادرة حياة كريمة وهل ساهمت في تحسين مستوى المعيشة للأفراد بالقرى المستهدفة ومدى مساهمتها في توطين اهداف التنمية المستدامة وكذلك التعرف على التقييم الدولي للمبادرة واوجة القصور والاولويات التي ينبغي الالتفات اليها.

كذلك التعرف على برنامج الأصلاح الاقتصادي والآثار الإيجابية والسلبية لتنفيذ سياسات برنامج الاصلاح الاقتصادي وأثره اعلى المجتمع المصري وكيفية تلافى هذه الاثار السلبية.

وايضا التعريف بمبادرة حياة كريمة في الواقع المصري من حيث الهدف من المبادرة والخدمات التي تقدمها ومرتكزاتها ومبادئها الأساسية وكذلك تدخلات المبادرة ومراحل عملها ومعايير تحديد القرى الأكثر احتياجا.

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف الآثار السلبية لتطبيق سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي التي تتمثل في زيادة نسبة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة لنسبة كبيرة من المواطنين وبالأخص في القرى الريفية في صعيد مصر وكذلك تدنى مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والطرق وزيادة معدل البطالة.

وأيضا تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتقييم نتائج المبادرة على سكان القرى الفقيرة ومدى استفادتهم من الخدمات المقدمة وما هي الأولويات التي ينبغي أن يراعى مستقبلا التركيز عليها لتعظيم استفادة هذه القرى من الدعم المقدم لها.

حدود البحث:

الحدود المكانية: جمهورية مصر العربية

الحدود الزمانية: من 2016 وحتى 2022

الحدود الموضوعية: يتناول البحث الأثار المترتبة على تنفيذ سياسات الأصلاح الاقتصادي ومدى مساهمة مبادرة حياة كريمة في معالجة الأثار السلبية منها وآثرها على توطين مبادى التنمية المستدامة واوجة القصور التي شابت المبادرة والتوصيات بعلاجها.

تساؤلات البحث:

1_ كيف آثر تطبيق سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي على المجتمع المصري وبخاصة الفقراء؟

2_ ما الهدف من (مبادرة حياة كريمة)؟ وماهي الخدمات التي تقدمها؟ ومرتكزاتها؟ والفئات المستهدفة؟ ومراحل عملها؟

3_ما هي نتائج مبادرة (حياة كريمة) على سكان القرى المستهدفة؟ وكيف آثرت على مجالات الحياة المختلفة بهذه القرى؟

4_ماهى نتائج تطبيق مبادرة (حياة كريمة) على المجتمع المصري وعلى توطين مبادئ التنمية المستدامة؟ وما هي جدوى الاستمرار فيها؟ وأوجه القصور وعلاجها؟

***خطة البحث*:**

تحقيقا لأهداف الدراسة تطلب الأمر تقسيم الدراسة إلى المقدمة والتي تتضمن مشكلة البحث والأهداف البحثية والنقاط التالية

أولا: المحتوى الاقتصادي والاجتماعي لسياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي

1_التعريف ببرنامج الاصلاح الاقتصادي وسياساته الاقتصادية والاجتماعية

2_ الأثار الإيجابية لتطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي على المجتمع المصري.

3_الأثار السلبية لتطبيق سياسات الأصلاح الاقتصادي على المجتمع المصري.

ثانيا: مبادرة حياة كريمة في الواقع المصري

1_الهدف من المبادرة والخدمات التي تقدمها ومرتكزاتها ومبادئها الأساسية

2_ تدخلات المبادرة ومراحل عملها ومعايير تحديد القرى الأكثر احتياجا

ثالثا: نتائج مبادرة حياة كريمة على المجتمع المصري وتوطين اهداف التنمية المستدامة

1_ آثار المبادرة على المجتمع المصري والريف بشكل خاص والتقييم الدولي للمبادرة

2_مدى أسهام المبادرة في توطين أهداف التنمية المستدامة.

رابعا: النتائج والتوصيات

الدراسات السابقة:

1_دراسة سحر عبد المنعم (عبد المنعم، سحرواخرون،2020/2019)[3]

المشكلة البحثية لهذه الدراسة هي التعرف على البعد الاقتصادي والاجتماعي لظاهرة الفقر في المناطق الريفية بجمهورية مصر العربية بداية من دراسة الوضع الراهن للفقر في جمهورية مصر العربية بصفة عامة وفي المناطق الريفية بصفة خاصة، وكذلك لآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تفشى ظاهرة الفقر في المناطق الريفية والعوامل المحددة للفقر في المناطق الريفية بمحافظة الإسكندرية، وأيضا اقتراح لسياسات وآليات الحماية الاجتماعية للحد من الفقر والفقراء في المناطق الريفية بمحافظة الإسكندرية.وقد تبين من الدراسة التي استخدمت المنهج الوصفي التحليلي ان الحد من الفقر يتطلب سرعة تنفيذ عدة سياسات تتمثل في النتائج التالية:

التوسع في نشاط الجمعيات الأهلية تحت الرقابة الحكومية لزيادة قدرتها على الحد من الفقر والجوع وتوفير التمويل اللازم للتوسع في المشاريع الاستثمارية متناهية الصغر التي تتناسب مع قدرات ومؤهلات الأسر الفقيرة والتركيز على التنمية المستدامة وزيادة الحجم الاقتصادي للقطاع الزراعي وأهميته النسبية في الحد من الفقر.

2_ دراسة وليد عبد السلام محمد شتله (عبد السلام محمد شتله، وليد ،2015).[4]

تكمن مشكلة الدراسة في تفاقم نسبة الفقراء في المجتمع المصري، بحث أصبحت مشكلة الفقر من التحديات التي تمثل خطراً على سلامة البناء الاجتماعي والأخلاقي والقيمي للمجتمع المصري إلى جانب أنها تبقى عنصر تحدٍ أمام التنمية. فيأتي اختيار مشكلة الفقر دون غيرها من المشكلات الاجتماعية باعتبارها باباً واسعاً يجلب العديد من المشكلات المترتبة علبها. ويشكل وجود الفقراء بهذا القدر اللافت للانتباه أمراً غير مقبولٍ، وغير مبررٍ في دولة تتوافر فيها الموارد الطبيعية المتنوعة، وتتاح لها الموارد البشرية، وتتوافر فيها كل ظروف والمكانات النهضة

[3] عبد المنعم السيد قمره، سحر وآخرون، (دراسة اقتصادية تحليلية للفقر في ريف مصر _دراسة حالة لمحافظة الإسكندرية) ، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، وحدة بحوث الاقتصاد الزراعي بالإسكندرية، 2020/2019.

[4] عبد السلام محمد شتله، وليد، (مشكلة الفقر وأثرها على التنمية البشرية)رؤية إسلامية للعلاج، معهد التخطيط القومي، رسالة ماجستير،2015.

لذلك استهدفت الدراسة توضح مفهوم الفقر وأنواعه وأسبابه، ومحاولة إيجاد الآليات المساعدة لعلاج تلك المشكلة الملحة من خلال المنهج التحليلي

وقد خلصت هذه الدراسة لطرح إسهامٍ يحاول تركيز الانتباه إلى الزكاة والصدقات التي تعتبر مورداً مالياً مستمراً يمكن استخدامه بكفاءة وفاعلية لمعالجة مشكلة الفقر.

3_ دراسة ميساء داود أسبر، (داوود أسبر ميساء ،2014).[5]

إن الاهتمام بتنمية السياحة الريفية للدول، انما يعود لما لها من تأثيرات كبيرة على الاقتصاد الريفي كأداة محتملة للتنمية الريفية. ويمكننا أن نلخص مشكلة البحث في التساؤلين الآتيين الأول ما الدور الذي يمكن أن تلعبه السياحة في تحسين واقع المجتمعات الريفية وحل مشاكلها؟ الثاني ماهي متطلبات تفعيل دور السياحة الريفية، وما هي الجهات الرئيسية المؤثرة في تفعيل دور السياحة وما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه؟

وقد خلص البحث من خلال استخدام المنهج التحليلي الى أن هنالك اهتمام عالمي في تفعيل دور السياحة في المجتمعات الريفية، لاسيما أنه لاحظنا من خلال الدراسة أن هناك تحسين في واقع المجتمعات الريفية على كافة الأصعدة، لذلك لأبد أن يكون للسياحةً الريفية دور أكبر في مجتمعنا الريفي، وهنا يجب البدء في إرساء دعائم قيام سياحة ريفية فعالة تخدم المجتمعات التي تحدث فيها.

4_ دراسة إيهاب طلعت الشايب، (طلعت الشايب، أيهاب ،2010).[6]

تتركز مشكلة الدراسة في أن قضية القضاء على الفقر أو على الأقل الحد من الفقر من أكبر التحديات التي تواجه ليس فقط الدول النامية ولكن أيضا الدول المتقدمة. ولقد أظهرت الدراسات أنه يمكن التخفيف من حدة الفقر المدقع إذا ما توافر شرطان على الأقل، وهما :

. يجب أن يتحقق النمو الاقتصادي أو يرتفع متوسط الدخل على أساس مستمر

. يجب أن يتم النمو الاقتصادي بالحياد في توزيع الدخل أو الحد من تفاوت الدخل

---

[5] داود أسبر، ميساء، (تفعيل دور السياحة في التنمية الريفية _مع دراسة حالة في المنطقة الساحلية السورية) ، الجمهورية العربية السورية، جامعة تشرين، كلية للعلاج، الدكتوراه ،2014.

[6] طلعت الشايب، أيهاب، (أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة)، جامعة عين شمس، كلية التجارة، رسالة ماجيستير 2010.

من هنا تبرز أهمية المشروعات المتناهية الصغر لما لها من دور إيجابي في محاربة البطالة وتوفير فرص العمل بما يسهم في زيادة الدخل وتحقيق التنمية الشاملة والمستديمة ليس فقط في الدول النامية أو الآخذة في النمو ولكن أيضا في الدول المتقدمة على حد سواء.

وقد خلصت الدراسة من خلال استخدام المنهج التحليلي إلى أن تمويل المشروعات المتناهية الصغر يمكن أن يكون له أثر إيجابي على مستوى معيشة الفقراء ويساعد تمويل المشروعات متناهية الصغر على زيادة دخل الفئات الفقيرة في المجتمع وفى رفع وتحسين المستوى الصحي للأسرة الفقيرة.

5_ دراسة شرين بشرى غالى (بشرى غالى، شرين ،2006)[7]

تهدف الدراسة الى بيان دور منظمات القطاع الخاص التي تستهدف القضاء على الفقر ومدى تأثيرها في القضاء على ظاهرة الفقر.

ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من خلال استخدام المنهج التحليلي وأهم هذه النتائج

•يمثل الفقر الريفي 75 %من الفقر على مستوى العالم ، أي أن غالبية الفقراء في العالم يعيشون في المناطق الريفية .

•أن الفقر ظاهرة ريفية بصفة أساسية.

• أن النتائج الكلية للبيانات قد تكون مضللة في كثير من الأحيان حيث أن انخفاض معدلات الفقر الكلية هي نتيجة موازنة الانخفاض في الفقر الحضري مع الفقر الريفي مما يؤدى إلى إهمال الفقر الريفي.

• وصول الفقراء للأصول المختلفة كالأرض ، والماء ، والائتمان ، والمعلومات ، والتقنية ، وأيضا إلى خدمات العناية الصحية والتعليم ، يمكن أن يعمل كثيرا تخفيض الفقر الريفي.

•لا يحظى الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية بالأولوية لدى الحكومات مما يؤدى إلى توجيه المساعدات الرسمية للتنمية إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى.

• إن الاهتمام بالزراعة والأنشطة الاقتصادية الأخرى يؤدى إلى الحد من الفقر الريفي.

• الحد من الفقر الريفي يساهم في زيادة الإنتاج الغذائي ويقلل من الهجرة الداخلية.

•لا تزال صناعة التمويل الأصغر ومتناهي الصغر في مصر في مرحلة النمو ، ولا زال الجزء الأعظم من العملاء المستهدفين خارج نطاق التغطية.

•فشل العديد من برامج التنمية الريفية نتيجة إلى عدم وصول تلك البرامج إلى صغار المزارعون.

---

[7] بشرى غالى، شرين، (ظاهرة الفقر الريفي ودور منظمات الفقراء في القضاء عليها، دراسة تجربة بنوك الفقراء ومدى امكانية تطبيقها على مصر)، جامعة عين شمس، كلية التجارة، رسالة ماجيستير، 2006.

6_ دراسة أمنية حلمي (حلمى، امنية ،2005).[8]

المشكلة البحثية في هذه الدراسة هي تقييم كفاءة وعدالة سياسة الدعم الحالية في مصر وتطرح بدائل للإصلاح. وتوضح الدراسة أن السياسة الحالية، بما تشمله من دعم ظاهر وضمني، قد ساعدت على حماية الفقراء وتخفيف العبء عن محدودي الدخل، إلا أنها أدت إلى زيادة العبء على الموازنة العامة للدولة وانخفاض الكفاءة الاقتصادية وعدم العدالة الاجتماعية، وقد طرحت الدراسة بديلين للإصلاح وقد تم استخدام المنهج التحليلي لدراستهما، الأول يتمثل في تطوير السياسة الحالية من خلال مجموعة من المقترحات أهمها تحسين آليات الاستهداف والتسعير ورفع كفاءة وعدالة الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية. أما البديل الثاني فهو التحول من الدعم السعري إلى سياسة الدعم النقدي المشروط.

وقد خلصت الدراسة إلى إمكانية تطبيق البديل الأول في الوقت الحالي مع التحول تدريجيا نحو البديل الثاني وتطبيق سياسة للأجور وسوف يترتب على ذلك ليس فقط تحسين نمط توزيع الدخل وتخفيف حدة الفقر في الأجل القصير، بل أيضا تراكم رأس المال البشري وتحقيق النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

[8] حلمي، امنية، (كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية)، ورقة عمل رقم (105)نوفمبر 2005.

الدراسات الأجنبية:

1_دراسة (Birdsall, Nancy, and Juan Luis,1997)[9]

تناقش الدراسة مشكلة عدم المساواة بين فئات المجتمع الواحد والبطالة وتفشى الفقر في أمريكا اللاتينية مع المقارنة بينها وبين الأوضاع الاقتصادية في مصر باعتبارهما واقعين تحت نفس الظروف وقد أشارات الدراسة التي الى أن مصر تعد مجتمعا اكثر مساواة مما هو معتاد في كثير من دول أمريكا اللاتينية ،ولا يرتبط فقرها وعدم المساواة الاقتصادية كما هو الحال في أمريكا اللاتينية بالاختلافات العرقية التي تؤدى الى الانقسامات الاقتصادية ولكن من ناحية أخرى تدفع مصر ثمنا باهظا في الفوائد الاقتصادية المفقودة لاستثمارها المنخفض في تعليم الفتيات ،واستثمار راس المال البشرى من قبل الاسر والمجتمعات مع اكبر الفوائد غير المباشرة للمجتمع ككل .كما ان تقاليد أنظمة التعليم والصحة التي تديرها الدولة متجذرة بعمق في مصر اكثر منها في الأمريكيتين .

2_دراسة(Gaurav Dett, Dean Joliffe and Manohar Sharma,1998)[10]

تقدم هذه الدراسة مسح للفقر في مصر ١٩٩٧ من حيث تقييم حجمه وتوزيعه عبر المناطق الجغرافية والجماعات والفئات الاجتماعية المختلفة، أيضا من حيث خصائص الفقراء. وقد استعان الباحثون بمسح الأسر المعيشية الذي تم على المستوى القومي. كما أستخدم الباحثون منهجية تكلفة الحاجات الأساسية لتحديد خطوط الفقر وذلك من خلال تطبيق عدة معادلات.

وقد خلصت الدراسة إلى أن حوالي ٧,١٥ مليون شخص أي حوالي ٥,٢٦ %من السكان فقراء في مصر وذلك في عام ١٩٩٧ وحوالي ١,٥ مليون منهم فقراء فقر مدقع أو تحت خط الفقر .

كما لوحظ ارتفاع معدلات الفقر في الريف. مقارنة بالحضر، فـ ٦٣ %من الفقراء يعيشون في الريف .كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق بين الوجه البحري والوجه القبلي في مستويات ومعدلات الفقر في ذلك الشأن وهذا عكس ما يشاع عن أن الوجه القبلي أكثر فقراً. تتسم

---

[9] Birdsall, Nancy, and Juan Luis London, Inequality and the accumulation of human capital in Latin America (with some lessons for Egypt) Cairo, Egyptian Center for Economic Studies,1997.

[10] Gaurav Dett, Dean Joliffe and Manohar Sharma، A Glimpse of Poverty in Egypt, Washington, International Food Policy Research Institute, FCND Discussion Paper No. 49, 1998.

خصائص السكن بالسوء، فمعظم الفقراء يعيشون في مساكن بدون حوائط دائمة أو أسقف دائمة وعشش. كما لم تظهر فروق بين الفقراء وغير الفقراء في الوصول للخدمات والمرافق العامة. الفرق يظهر عند الفقراء فقرا مدقعا إذ يقل إلى حد كبير وصولهم للمدارس والمستشفيات والأسواق.

3_دراسة(M.Riad El Ghonim ,1998) [11]

عرض الكاتب في كتابه لمصر من ضمن الحالات التي درسها. كانت القضية الأساسية محل اهتمام الكاتب تأثيرات برامج الإصلاح الاقتصادي على الفقراء. وقد أشار إلى أن هذا البرنامج أدى لخلق مجموعة جديدة من الفقراء خصوصا في الحضر. فالإصلاح الاقتصادي أدى إلى ارتفاع الأسعار وتدهور القوة الشرائية مما أدى لزيادة معدلات الفقر في مصر مقارنة بفترة السبعينات .وتكمن المشكلة من وجهة نظر الباحث في أن حالة الركود التي يعاني منها الاقتصاد المصري ستؤدى لمزيد من تدهور الأوضاع خاصة في ظل ارتفاع معدلات البطالة بعد وقف التشغيل من قبل الحكومة .وحتى الصندوق الاجتماعي لم ينجح في تحقيق الهدف منه وهو التقاط ضحايا الإصلاح الاقتصادي والتقليل من حدة الفقر.

4__دراسة (HALL,R,D, ROBERTS, L, MITCHELL ,2016)[12]

المشكلة الرئيسية للدراسة تتلخص في أنه بالرغم من الاهتمام المتزايد بالسياحة الريفية من حيث البحث والتدريب والتدريس في السنوات الاخيرة ،الإ ان تصورها والعلاقات بين المفهوم والاستراتيجية لا تزال ممثلة بشكل ضعيف ، وقد خلصت الدراسة التي استخدمت المنهج التحليلي إلى أنه ينبغي أن ينظر إلى السياحة الريفية على أنها عنصر أساسي في التنمية والتجديد كذلك ينبغي صياغة الاستراتيجية في السياحة الريفية بشكل يتناسب مع تنوع مصادرها وأيضا إعادة الهيكلة الزراعية وكيفية إدارة السياحة الريفية ودور التعليم في إدارة السياحة وكيفية تطبيق مبدأ الاستدامة .

5_دراسة (Saad Ngai ,2001)[13]

---

11 M. Riad El Ghonim ,Wealth and Poverty in the Middle East, New York, Routledge, 1998.

12 HALL,R,D, ROBERTS, L, MITCHELL ,New trends in rural tourism, Routledge, 2016.

وقد ركزت الدراسة على تنمية القدرات البشرية وأثرها على القضاء على مشكلة الفقر ومن خلال المنهج التحليلي خلصت الدراسة إلى أن مواجهة الفقر تحتاج لأدوار عديدة وإصلاحات شتى، أدوار من المؤسسات لتطوير الموارد البشرية ولتحقيق الإنصاف والعدل في توزيع الدخل. كما يحتاج إلى إجراء إصلاحات اجتماعية في مجالات التعليم والتكنولوجيا والخدمات العامة وأوضاع المرأة، وإصلاحات سياسية سواء على مستوى القضاء أو الخدمة المدنية وتعزيز المساءلة والمحاسبة، أي إصلاحات في أسلوب إدارة الدولة والمجتمع.

الاختلاف عن الدراسات السابقة:

وقد تم الاستفادة من الدراسات السابقة في دراسة الآلية التي تم الاعتماد عليها في تحليل العلاقة بين زيادة معدلات الفقر والفقر المدقع وتنفيذ سياسات برنامج الأصلاح الاقتصادي من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي وقد ساعدت الدراسات السابقة إلى حد كبير في تكوين نظرة أجمالية عن الفقر وسبل العلاج المختلفة وتحديد أسس التحليل و ولكن تم التركيز هنا على مجموعة من المحاور المؤثرة على الريف المصري واثرها على خفض معدلات الفقر، في حين أكتفت أغلب الدراسات السابقة بتناول محور واحد أو محورين على الأكثر، كما تم العمل على أن يكون هنالك دراسة خاصة بمبادرة حياة كريمة وآثرها على علاج الآثار السلبية للإصلاح الاقتصادي وكذلك توطين مبادئ التنمية المستدامة في مصر والخروج عبر التحليل الوصفي بتوصيات ونتائج تخص الريف المصري .

---

[13]) Saad Ngai, Poverty in Egypt: Human Needs and Institutional Capabilities, Boston, Lexington Books, 2001.

أولا: المحتوى الاقتصادي والاجتماعي لسياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري

1_التعريف ببرنامج الأصلاح الاقتصادي وسياساته الاقتصادية والاجتماعية

الاصلاح الاقتصادي هو برنامج اقتصاد أعلنت عنه الحكومة المصرية في 2016، يتضمن معالجة لجوانب الضعف الاقتصاد الكلى وتشجيع النمو الاحتوائي وخلق فرص عمل جديدة، يذكر أن البرنامج تم وضعه بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

وتتمثل أهم الإصلاحات المالية التي يشملها البرنامج مع الصندوق في مجال الضرائب تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة، ووضع نظام ضريبي جديد ومبسط للمشروعات متوسطة وصغيرة الحجم، ورفع كفاءة الإدارة الضريبية. كما شملت الإصلاحات ترشيد دعم الطاقة تدريجياً على مدى 3-5 سنوات.

كما يتضمن البرنامج اصلاحات هيكلية هامة لتحسين مناخ الاستثمار وتحفيز الصناعة المحلية والتصدير وتشمل اعتماد قانون التراخيص الصناعية الجديد وتبسيط إجراءات الإفلاس والتصفية عن طريق إعداد مشروع قانون الإفلاس، ووضع خطة عمل لرفع كفاءة منظومة دعم الصادرات، وذلك بهدف تدعيم تنافسية الاقتصاد المصري مما يساهم في تحقيق نمو احتوائي وخلق فرص عمل وتنمية الصادرات المصرية

كذلك جانب الانفاق الاجتماعي والذي يشمل إعادة ترتيب الأولويات في صالح البرامج الاجتماعية ذات المستويات الأعلى في الاستهداف، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم وتطوير البنية التحتية وبما يدعم التنمية البشرية وتحسين الخدمات العامة للمواطنين. ومن المقرر أن يتم تعزيز برامج الحماية الاجتماعية لتخفيف أثر عملية الإصلاح. وفي هذا السياق، سيتم توجيه نسبة من الوفر المحقق في المالية العامة تبلغ حوالي 1% من إجمالي الناتج المحلي إلى زيادة الدعم على السلع الغذائية، والتحويلات النقدية للمسنين والأسر محدودة الدخل، وغيرها من البرامج الاجتماعية الموجهة للمستحقين، بما في ذلك زيادة الوجبات المدرسية المجانية. والهدف من ذلك هو تنفيذ البرامج التي تقدم دعما مباشرا للأسر الفقيرة.

الأوضاع الاقتصادية المتزامنة مع برنامج الإصلاح الاقتصادي:

نظراً لتراكم الاختلالات الاقتصادية في مصر خلال الفترة الماضية، حيث أدت المبالغة الكبيرة في تقييم سعر الصرف إلى العديد من المخاطر أهمها إضعاف القدرة التنافسية للدولة وتقليص الاحتياطيات الدولية، ومن ثم ضعف الإيرادات الناتجة عن نقص التصدير، ومن ثم يكون التدفق النقدي للخارج أكبر من التدفق النقدي للداخل، وذلك كله في ظل وجود نظام دعم لغير مستحقيه، وتزايد حجم الدين العام، ، إلى جانب الأسباب السابقة انخفض معدل النمو، وأصبح تدبير الموارد اللازمة لاستيراد القمح والزيت والسكر تمثل هماً ثقيلاً لوزير المالية، وأصبحت الاستدانة هي الحل.ونظراً للأسباب السابقة لجأت مصر لصندوق النقد الدولي، طالبة منه المساعدة في تنفيذ البرنامج الوطني للتكيف والإصلاح، وذلك لضمان إعادة الاستقرار الاقتصادي لها من جديد.

ولكن بمراجعة برامج صندوق النقد الدولي المطبقة سابقا كما في التسعينات نستنتج ما يلي:

ان برامج صندوق النقد الدولي قد يكون لها بعض التأثير الإيجابي ولكنها في الغالب تكون ذات تأثير سلبى على البلدان وخاصة النامية منها وفى مصر كان قرض التسعينات له تأثير إيجابي في البداية ولكن هذا التحسن لم يستمر بسبب ضعف الاقتصاد المصري، وعدم تحمله للأزمات سواء الداخلية أو الخارجية، أما نتيجة القرض الحالي فيتبين أن هناك تحسن في المؤشرات الاقتصادية الأولية ولكن على الحكومة المصرية أن تعمل على تخطى أخطاء القرض السابق حتى لا تسوء المؤشرات مرة أخرى والعمل على أنتهاج سياسات تمكنها من استدامة التنمية حتى ينهض الاقتصاد وتستطيع سداد تلك القروض.

أن برامج صندوق النقد الدولي لها تأثير سلبي على المؤشرات الاقتصادية مثل التضخم والنمو الاقتصادي ومستوي المعيشة.

أن استخدام الدول للقروض في تمويل القطاعات الخدمية غير الإنتاجية من أهم أسباب عدم قدرتها على تحقيق الاستفادة الكاملة من القروض.

عدم الاستخدام الأمثل لهذه القروض أدي لدخولها في حلقة مفرغة من الديون.

تتضمن اشتراطات صندوق النقد الدولي خفض الإنفاق الحكومي والدعم وزيادة الضرائب والتي أدت إلي زيادة معدلات البطالة وسوء الأحوال المعيشية للغالبية العظمي من المواطنين مما يعد من الاثار السلبية التي يعاني منها حاليا المجتمع المصري.

ونخلص من ذلك إلى أنه يجب على الصندوق مراعاة الطبقات الفقيرة عند وضع شروطه والتي تتمثل في زيادة الضرائب وإلغاء الدعم وانخفاض الإنفاق الحكومي ويجب على الدولة استخدام

القروض استخدام أمثل حتى يتم سداد القرض من عوائد المشروعات الاستثمارية وعمل خطة لجذب الاستثمارات الأجنبية عن طريق خريطة استثمارية، تشمل المزايا النسبية لكل منطقة جغرافية، مما يعطي الصادرات قيمة كبيرة تسهم في دعم النمو للناتج المحلي الإجمالي ومن ثم خلق فرص عمل وهنا يجب أن تكون الحكومة المصرية مدركة لأهمية خطط الإصلاح و خلق فرص عمل، وتعزيز شبكة الحماية الاجتماعية أثناء عملية الإصلاح والعمل علي تخفيض مستويات الدين العام ، وذلك من خلال زيادة الإيرادات وترشيد الإنفاق ووضع أولوية الاستثمار في البنية التحتية وذلك ما تحاول الدولة تحقيقه خلال السنوات الماضية من خلال إطلاق المبادرات التي تهدف إلى تحقيق التنمية بجانب مراعاة الجوانب الاجتماعية لما لها من آثار ماشرة على التنمية.

2_الأثار الإيجابية لتطبيق سياسات الأصلاح الاقتصادي على المجتمع المصري.

(قبل نوفمبر 2016، كان الاقتصاد المصري قد وصل إلى حالة اقتصادية غير مسبوقة. أولًا، تضاءل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 3٪، ثانيًا، بلغ العجز المالي 11.3٪، وأخيرًا، ارتفع معدل التضخم إلى 14.1٪ في سبتمبر 2016. علاوة على ذلك، ارتفع معدل البطالة إلى 12.8٪، مما أسفر عن زيادة عجز الحساب الجاري من 3.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2015/2014 إلى 6٪ في 2017/2016. بالإضافة إلى ذلك، تم تخفيض سعر الصرف الرسمي بنسبة 13٪ في مارس 2016، وبلغ إجمالي الاحتياطات الدولية 17.1 مليار دولار في يونيو 2016، أي ما يعادل 3.1 أشهر من الواردات المتوقعة)[14].

ولهذا شرعت الحكومة المصرية، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، في برنامج إصلاح اقتصادي مهم، رسخ تعويم الجنيه المصري لتحسين القدرة التنافسية الخارجية لمصر، ودعم الصادرات والسياحة، وجذب الاستثمارات، وإعادة بناء الاحتياطات الدولية. (كانت نتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي المنفذ مثيرة للإعجاب: تسارع النمو إلى 5.3٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2018/2017، إلى جانب ذلك، تم احتواء التضخم (بعد الارتفاع قصير الأجل بعد التعويم بنسبة 33٪ في يوليو 2017) عند 11.4٪ في مايو 2018، كما بلغ إجمالي الاحتياطات الدولية 43 مليار دولار في نهاية مايو 2018. أما باقي النتائج المبهرة فكانت تنعكس بشكل رئيس في انخفاض معدل البطالة إلى 10.6٪ وهو أدنى مستوى منذ 2011. علاوة على ذلك، بلغ عجز الحساب الجاري 2.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019/2018، وباتت الميزانية على المسار الصحيح لتحقيق فائض أولي بنسبة 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019/2018، بما يتماشى مع هدف البرنامج، مع انخفاض إجمالي الدين الحكومي العام من 93٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2018/2017 إلى 85٪ من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية – يونيو 2019.

على مدى السنوات الماضية، أظهرت مصر تقدمًا اقتصاديًا كبيرًا في كل مراجعة أجراها صندوق النقد الدولي، وحصدت ثمار إصلاحات في تصحيح الاختلالات الخارجية والمالية وحققت أعلى مستوى للنمو بنسبة 5.7٪ منذ السنة المالية 2008/2007، كما انخفض معدل البطالة إلى 7.5٪، وهو الأدنى منذ 20 عامًا. بالإضافة إلى ذلك، بدأت معدلات التضخم في الانخفاض بشكل ملحوظ إلى مستوى قياسي بلغ 6.7٪،

[14] shorturl.at/vzBO8

علاوة على ذلك، استعاد الجنيه قوته، مدعومًا بالاتجاه المتزايد لزيادة احتياطات النقد الأجنبي، وقد انتعشت ثقة المستثمرين والمؤسسات الدولية في ظل إجراءات الإصلاح التي ساهمت في تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي وزيادة تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية)15

وبناءً على نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي، شرعت الحكومة المصرية في عام 2020 في صياغة البرنامج الوطني للإصلاح الهيكلي. (NSRP)

وهو المرحلة الثانية من البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الذي تم إطلاقه في نوفمبر 2016، والذي يهدف إلى دعم الاقتصاد لتحقيق نمو شامل متوازن ومستدام، وهو برنامج وطني تم إعداده باتباع منهج تشاركي تبنته الدولة المصرية، جنبًا إلى جنب مع مؤسسات الدولة المصرية العامة والخاصة والمجتمع المدني.

وتتمثل الأهداف الرئيسة للبرنامج في تعزيز المرونة الاقتصادية، وتشجيع العمالة والتوظيف، ورفع القدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية للاقتصاد، ولا سيما الصناعات الموجهة للتصدير.

[15]تقرير صندوق النقد الدولي، مصر: نحو تحقيق الرخاء الاقتصادي، 2019.

3_الأثار السلبية لتطبيق سياسات الأصلاح الاقتصادي على المجتمع المصري.

(يضخ برنامج تسهيل الصندوق الممدد في مصر الذي وضعه صندوق النقد الدولي والذي يسرى لفترة ثلاث سنوات أموالا ضرورية لمساعد البلاد على حل بعض من مشاكل اقتصادها الكلى. ولكن على الرغم من فوائد البرنامج الفنية، لا تزال تحديات الاقتصاد السياسي قائمة ولا يمكن تجاهلها. وعلى الأرجح ألا يتمكن البرنامج، بوضعه الحالي من تحقيق النمو الاقتصادي الذي وعد به، ولن يعالج مشاكل الفقر وعدم المساواة والفساد التي لا تزال تلقى بحمل ثقيل على كاهل مصر)[16]

وذلك بحسب التقييم الأوّل لصندوق النقد الدولي الذي يقر أنّ الإجراءات الخاصة بالإنفاق الاجتماعي لن تكفي لحماية الفئات الضعيفة مع تقدّم مصر في برنامجها الإصلاحي فمكافحة الفقر وعدم المساواة لا تتحقق فقط بوجود السياسات الاقتصادية السليمة بل أيضاً عبر السعي نحو إيجاد سياسات اجتماعية شاملة وأنواع سياسات تعطي أهمية لمصالح الفقراء في السياسة العامة.

ويشير **الأستاذ حسين سليمان** في دراسته "الإصلاح الاقتصادي وشبكة الحماية الاجتماعية" (إلى أنه كان من بين أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي، المتفق عليه مع الصندوق، تدعيم شبكة الأمان الاجتماعي لحماية الفقراء والشرائح الهشة في المجتمع. فأشارت خطة البرنامج صراحة إلى كون الحماية الاجتماعية هي حجر زاوية لبرنامج الإصلاح، خاصة في الأجل القصير خلال فترة التحولات وضبط الأسواق المختلفة. وذلك بهدف توفير الحماية للجميع أثناء الفترة الانتقالية الصعبة بتكلفتها المرتفعة، وضمان أن يقع أقل جزء ممكن من أعباء هذه التكلفة على كاهل الشرائح الأقل قدرة على تحملها.

وقد خلصت الدراسة إلى أن إجراءات الحماية الاجتماعية المصاحبة للبرنامج قد صُممت قبيل إطلاق البرنامج ولم تخضع للمراجعة بعد البدء في تطبيقه تماشيًا مع التغيرات الكلية، خاصة في مستوى الأسعار. وكانت النتيجة عدم كفاية إجراءات الحماية، بالإضافة إلى إسهام الإجراءات المالية التنازلية، من خلال التوسع في الاعتماد على الضرائب غير المباشرة لزيادة الإيرادات

[16]تقرير برنامج صندوق النقد الدولي في مصر، تقييم تحديات الاقتصاد السياسي بسمة المومني، 30 يناير 2018.

العامة وتخفيض المعدل الضريبي على شرائح الدخل العليا في الزيادة المتوقعة لعدم المساواة بشكل عام، والناتجة عن الإجراءات النقدية، وذلك عوضًا عن أن تسعى لمعادلة تأثيرها.)[17]

ومع استمرار برنامج الإصلاح في عامي 2018 و2019، فقد اضافت إجراءاته المزيد من الزيادات في مستوى الأسعار نتيجة رفع الدعم الشامل عن سلع وخدمات إضافية، على رأسها الوقود مجددًا

وبدراسة تطور مؤشر الفقر في مصر خلال الفترة 2000/1999-2018/2017 م، يتضح من الشكل (1) زيادة نسبة الفقر المادي أي نسبة الفقراء في مصر من 16.7% عام 2000/1999 م إلى 32.5% عام 2018/2017 م. وعلى مستوى المحافظات فقد تراوحت نسبة الفقر المادي بين حد أدني 7.6% لمحافظة بورسعيد وحد اعلى بلغ 66.7%

لمحافظة أسيوط عام 2018/2017 م شكل (2) كما تزداد نسبة الفقر المادي في محافظات الوجه القبلي وخاصة في المناطق الريفية مقارنة بمحافظات الوجه البحري، حيث بلغت نسبة الفقر المادي في المناطق الريفية بالوجه القبلي حوالي 51.94%، أما في الحضر فقد بلغت 30.0% عام 2018/2017م. كما بلغت نسبة الفقر المادي في المناطق الريفية بالوجه البحري حوالي 27.29%، أما في الحضر فقد بلغت 14.31% عام 2018/2017م جدول (1)

أما فيما يتعلق بنسبة الفقر المدقع في مصر خلال الفترة 2000/1999_2018/2017م يتضح من الشكل (3) زيادة نسبة الفقر المدقع من 2.9%عام 2000/1999 إلى 6.2%عام 2018/2017 م ،نظرا لاستمرار ارتفاع أسعار السلع الغذائية وذلك كنتيجة مباشرة لتنفيذ سياسات الأصلاح الاقتصادي ، ما يتطلب إجراءات تصاعدية لتقليل عدم المساواة بين شرائح الدخل المختلفة و كذلك إجراءات إضافية وإعادة تقييم برنامج الحماية الاجتماعية وما يقدم من خلاله للشرائح الفقيرة والهشة وخصوصا في الريف المصري الذى تزداد معاناته يوما بعد يوم حيث ظل مهملا لسنوات طويلة .

أما بالنسبة لقطاع الصحة (فإنفاق وزارة الصحة يتركز على الخدمات العلاجية. حيث تستهلك المستشفيات الثلثين تقريبًا من ميزانية وزارة الصحة، بينما تمثل الرعاية الصحية الأساسية حوالي25% من الميزانية وتستهلك الخدمات الوقائية حوالي 12%من الميزانية المتبقية.

[17]تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2017، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، عدد17 ،2017.

بالإضافة إلى ذلك يستحوذ الحضر على النصيب الأكبر من ميزانية وزارة الصحة، بينما المخصص للمستشفيات الريفية 3%فقط من إجمالي ميزانية وزارة الصحة مقابل 58 %للمستشفيات الحضرية

وهناك تباينات واضحة في توزيع الخدمات الصحية والوقائية والعلاجية بين الأفراد كذلك نسبة الأطباء إلى الممرضات. وقد أدى نقص التمويل للمراكز الصحية الريفية والحضرية إلى نقص في الإمدادات والأدوية، ونقص الاحتياطي من المستلزمات الأساسية، خاصة أن معظم الموارد الحكومية للصحة في مصر موجهة للرعاية العلاجية في المستشفيات والمناطق الحضرية.)[18]

ومن منطلق أهمية توزيع أعباء وتكلفة الإصلاح على الشرائح القادرة واتساقاً مع ما تقدم، يتناول العدد الجديد من مجلة " أحوال مصرية "العدالة الاجتماعية في مصر وأثرها على التمكين المجتمعي"

(وقد أشار الدكتور أيمن عبد الوهاب، الى أن مفهوم العدالة الاجتماعية يرتكز بالأساس على فكرة التوزيع المتساوي بين الأفراد، وأن العدالة الاجتماعية ليست هدفاً في حد ذاتها، بل وسيلة لتحقيق تنمية مجتمعية مستدامة، كما أنه لا حدود لتطبيق العدالة، علاوة على أنها عملية ديناميكية بطيئة ومستمرة من التعلم والارتقاء، ولها مجموعة قيمية ينبغي على المجتمع تحقيقها حتى يتسنى تحقيق العدالة.)[19]

ونخلص مما سبق الى أن إحداث تحسن في مستوى التنمية البشرية لن يتأتى إلا من خلال تحسين مؤشرات التعليم والصحة، فإحراز أي تقدم في مستوى العدالة الاجتماعية لن يتحقق إلا بزيادة التعليم الجيد للجميع الذي يمكن أن يحقق حراكاً اجتماعياً لأبناء الأسر الأفقر وكذلك الاهتمام بتوفير الرعاية الصحية الكافية لمختلف فئات المجتمع.

---

[18]تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2017، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، عدد17،.2017

[19]أحمد عسكر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية العدالة الاجتماعية والتمكين المجتمعى

مجلة فصيلة الأحوال المصرية، عدد 63، 2017.

ثانيا: مبادرة حياة كريمة في الواقع المصري

يهدف هذا الفصل الى التعريف بمبادرة حياة كريمة فهي تلك المبادرة الوطنية التي أطلقها السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، وهي مبادرة متعددة في أركانِها ومتكاملة في ملامِحِها. تنبُع هذه المبادرة من مسؤولية حضارية وبُعد إنساني قبل أي شيء آخر، فهي أبعدُ من كونها مبادرة تهدفُ إلى تحسين ظروف المعيشة والحياة اليومية للمواطن المصري، لأنها تهدف أيضا إلى التدخل العاجل لتكريم الإنسان المصري وحفظ كرامته وحقه في العيش الكريم، ذلك المواطن الذي تحمل فاتورة الإصلاح الاقتصادي والذي كان خير مساند للدولة المصرية في معركتها نحو البناء والتنمية .ومن هنا، كان لِزاما أن يتم التحرك على نطاق واسع – ولأولِ مرة– وفي إطار من التكامل وتوحيد الجهود بين مؤسسات الدولة الوطنية ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني وشركاء التنمية في مصر, لتقديم هذه المبادرة التي تشمل حزمة متكاملة من الخدمات لمختلف جوانبَ المجتمع الصحية والاجتماعية والمعيشية، فهي بمثابةِ مسؤولية ضخمة ستتشاركُ هذه الجهات المختلفة في شرفِ والتزامِ تقديمها إلى المواطن المصري، لا سيما من الفئات المجتمعية الأكثر احتياجاً للمساعدة ولمد يدِ العَونِ لها، حتى تستطيع أن تحيا الحيَاة الأفضل التي تستحقُّها والتي تضمن لها الحياة الكريمة.من هنا جاء دور مبادرة حياة كريمة كأحد أهم وأبرز المبادرات الرئاسية لتوحيد كافة جهود الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لهدف التصدي للفقر المتعدد الابعاد وتوفير حياة كريمة بها تنمية مستدامة للفئة الأكثر احتياجا في محافظات مصر الريفية ولسد الفجوات التنموية بين المراكز والقري وتوابعهم والاستثمار في تنمية الانسان وتعزيز قيمة الشخصية المصرية.

1_ الهدف من المبادرة والخدمات التي تقدمها ومرتكزاتها ومبادئها الأساسية

وذلك طبقا لما أعلنته الحكومة على موقع المبادرة الرسمي فان معالم المبادرة الرئيسية تتلخص فيما يلي:[20]

أهداف المبادرة:

1. التخفيف عن كاهل المواطنين بالتجمعات الأكثر احتياجا في الريف والمناطق العشوائية في الحضر.

2. التنمية الشاملة للتجمعات الريفية الأكثر احتياجا بهدف القضاء على الفقر متعدد الأبعاد لتوفير حياة كريمة مستدامة للمواطنين على مستوى الجمهورية.

3. الارتقاء بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للأسر المستهدفة.

4. توفير فرص عمل لتدعين استقلالية المواطنين وتحفيزهم للنهوض بمستوى المعيشة لأسرهم وتجمعاتهم المحلية.

5. اشعار المجتمع المحلي بفارق إيجابي في مستوى معيشتهم.

6. تنظيم صفوف المجتمع المدني وتطير الثقة في كافة مؤسسات الدولة.

7. الاستثمار في تنمية الانسان المصري.

8. سد الفجوات التنموية بين المراكز والقرى وتوابعها.

9. احياء قيم المسؤولية المشتركة بين كافة الجهات الشريكة لتوحيد التدخلات التنموية في المراكز والقرى وتوابعها.

كما أن المبادرة بها شق للرعاية الصحية، يشمل تقديم خدمات طبية وعمليات جراحية. وتتضمن تنمية القرى الاكثر احتياجا، طبقا لخريطة الفقر، وصرف أجهزة تعويضية، بالإضافة إلى توفير فرص عمل بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في هذه القرى والمناطق، كما ستسهم في زواج اليتيمات .كما تهدف إلى التخفيف عن كاهل المواطنين بالمجتمعات الاكثر احتياجا في الريف

[20] https://www.hayakarima.com

والمناطق العشوائية في الحضر. وتعتمد المبادرة على تنفيذ مجموعة من الانشطة الخدمية والتنموية التي من شأنها ضمان" حياة كريمة "لتلك الفئة وتحسين ظروف معيشته؟، بالإضافة إلى الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للأسر في القرى الفقيرة، وتمكينها من الحصول على كافة الخدمات الأساسية وتوفير فرص عمل لتدعيم استقلالية المواطنين وتحفيزهم للنهوض بمستوى المعيشة لأسرهم ولمجتمعاتهم المحلية. وكذا، تنظيم صفوف المجتمع المدني وتطوير الثقة في كافة مؤسسات الدولة

الخدمات التي تقدمها المبادرة:

1. بناء أسقف ورفع كفاءة منازل.
2. مد وصلات مياه وصرف صحي.
3. تجهيز عرائس وتوفير فرص عمل.
4. تدريب وتشغيل من خلال مشروعات متناهية الصغر.
5. تقديم سلع غذائية للأسر الفقيرة.
6. توفير البطاطين والمفروشات لمواجهة برد الشتاء.
7. إطلاق قوافل طبية للخدمات الصحية.
8. تنمية الطفولة.
9. مشروعات لجمع القمامة وإعادة تدويرها.

مرتكزات المبادرة:

1. تضافر جهود الدولة مع خبرة مؤسسات المجتمع المدني ودعم المجتمعات المحلية في إحداث التحسن النوعي في معيشة المواطنين المستهدفين ومجتمعاتهم على حد السواء.
2. أهمية تعزيز الحماية الاجتماعية لجميع المواطنين.
3. توزيع مكاسب التنمية بشكل عادل.
4. توفير فرص عمل لتدعيم استقلالية المواطنين وتحفيزهم للنهوض بمستوى المعيشة لأسرهم ولمجتمعاتهم المحلية.

2_ تدخلات المبادرة ومراحل عملها ومعايير تحديد القرى الأكثر احتياجا

تدخلات المبادرة:

1) **سكن كريم** رفع كفاءة منازل، بناء أسقف، وبناء مجمعات سكنية في القري الأكثر احتياجًا، ومد وصلات مياه وصرف صحي وغاز وكهرباء داخل المنازل.

2) **بنية تحتية** مشروعات متناهية الصغر وتفعيل دور التعاونيات الإنتاجية في القرى.

3) **خدمات طبية** بناء مستشفيات ووحدات صحية وتجهيزها من معدات وتشغيلها بالكوادر طبية. إطلاق قوافل طبية وتقديم من خلالها خدمات صحية من أجهزة تعويضية (سماعات ونظارات وكراسي متحركة وعكازات..

4) **خدمات تعليمية** بناء ورفع كفاءة المدارس وتجهيزها وتوفير الكوادر التعليمية وانشاء فصول محو الأمية.

5) **تمكين اقتصادي** تدريب وتشغيل من خلال مشروعات متوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر. مجمعات صناعية وحرفية وتوفير فرص عمل.

6) **تدخلات اجتماعية وتنمية إنسانية** تدخلات اجتماعية وتستهدف الأسرة والطفل والمرأة وذوي الهمم وكبار السن توفير سلأت غذائية وتوزيعها مُدَّعمة. زواج اليتيمات بما يشمل تجهيز منازل الزوجية وعقد أفراح جماعية. تنمية الطفولة بإنشاء حضانات منزلية لترشيد وقت الأمهات في الدور الإنتاجي وكسوة أطفال.

المعايير الأساسية لتحديد القرى الأكثر احتياجا

1. ضعف الخدمات الأساسية من شبكات الصرف الصحي وشبكات المياه.
2. انخفاض نسبة التعليم، وارتفاع كثافة فصول المدارس.
3. الاحتياج إلى خدمات صحية مكثفة لسد احتياجات الرعاية الصحية.
4. سوء أحوال شبكات الطرق وارتفاع نسبة فقر الأسر القاطنة في تلك القرى

وتم تقسيم مراحل العمل بالمبادرة إلى ثلاث مراحل هم :

المرحلة الأولى: وتشمل القرى ذات نسب الفقر من 70% فيما أكثر، والقرى التي تحتاج إلى تدخلات عاجلة، حيث يبلغ عدد القرى الأكثر احتياجًا وتعرضًا للتطرف والإرهاب الفكري 377 قرية، بإجمالي عدد أسر 756 ألف أسرة (3 مليون فرد) في 11 محافظة.

المرحلة الثانية من المبادرة: وتشمل القرى ذات نسب الفقر من 50% إلى 70% والقرى التي تحتاج إلى تدخل لكنها أقل صعوبة من المرحلة الأولى.

المرحلة الثالثة من المبادرة: وتضم هذه المرحلة القرى ذات نسب الفقر أقل من 50% وتحديات أقل لتجاوز الفقر

ثالثا: نتائج مبادرة حياة كريمة على المجتمع المصري وتوطين اهداف التنمية المستدامة

1_ آثار المبادرة على المجتمع المصري والريف بشكل خاص والتقييم الدولي للمبادرة

تستهدف مبادرة" حياة كريمة "توسيع مظلة الحماية الاجتماعية الشاملة بالتركيز على تلبية احتياجات المواطنين في القرى الأكثر احتياجا، كما تبتغي المبادرة تحقيق هدف العدالة المكانية، وهو الهدف الذي يتعامل مع الفجوة التنموية الجغرافية لصالح بعض المناطق مثل ريف الوجه القبلي وبعض المناطق الأخرى. وتمثل هذه المبادرة نموذجا للشراكة بين الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. تتمثل الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية في وزارات التضامن الاجتماعي والتخطيط والتنمية الاقتصادية والقوى العاملة والتنمية المحلية والمالية، بالإضافة إلى جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وغيرها من المؤسسات الحكومية. كما يشارك فيها عدد من الجمعيات الأهلية، فضًل عن القطاع المصرفي وبيت الزكاة والصدقات المصري وبعض الجامعات الخاصة. تتحدد أهداف المبادرة في أربعة أهداف استراتيجية وهي :بناء الإنسان، وتحسين جودة حياة المواطنين، وتحسين مستوى معيشة المواطنين الأكثر احتياجا، وتوفير فرص عمل اللائق ومنتج. وتسعى المبادرة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبالتحديد الهدف الأول وهو القضاء على الفقر بكل صوره وفي كل مكان، والهدف العاشر الخاص بالحد من التفاوت داخل البلدان فيما بينها، ومع ذلك تتماس كل تدخلات المبادرة مع مجمل أهداف التنمية المستدامة. وربما تتبلور أهمية هذه المبادرة في تصميمها تدخلات قصدية لتحقيق أهداف محددة في المناطق الأكثر احتياجا. ولهذا السبب اِعَّدت صيغة تمويلية لتوزيع الاستثمارات على القرى المستهدفة، تأخذ في الاعتبار متغيرين أساسيين، وهما عدد السكان ومعدل الفقر في كل قرية، بغية الوصول إلى سقف تمويلي استرشادي يأخذ في الاعتبار عند تحديد أولويات التمويل .وتجدر الإشارة إلى أن الأمم المتحدة قد أدرجت مبادرة حياة كريمة ضمن أفضل الممارسات الدولية للعديد من الأسباب: المبادرة لديها مستهدفات كمية واضحة، قابلة للقياس وتتبع مستوى الإنجاز، قابلة للتحقق لدخولها حيز التنفيذ، توافر الموارد التي تضمن تنفيذها، لها نطاق زمني محدد، وتتلاقى مع العديد من أهداف التنمية المستدامة.)21

وشهدت المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" خلال الأيام الأخيرة إشادات دولية كبيرة بما تستهدفه من تحقيق للعدالة الاجتماعية والانتصار لمحدودي الدخل، إذ تصنف المبادرة كواحدة من أضخم التجارب على مستوى العالم في مجال حماية حقوق الإنسان وبنائه وإنقاذ الطبقات الأكثر فقرا.

وايضا لما لها من تأثير إيجابي على ما يعرف بـ الأثر المضاعف حيث خاص أن المشروعات الكبيرة يتخللها مشروعات صغيرة ومتوسطة وهو ما يدعم الاقتصاد بشكل كبير.

"وقد أصدرت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تقرير منتصف المدة لمتابعة وتقييم آثر المبادرة الرئاسية "حياة كريمة"؛ وقد أشار التقرير إلى مؤشر جودة الحياة: وهو مؤشر مركب يهدف إلى إيجاد آداه كمية تساعد في قياس أثر الجهود التي تقوم بها الدولة في مجال تنمية وتطوير التجمعات الريفية في إطار مبادرة "حياة كريمة". وانعكاساتها على حالة

[21]تقرير التنمية البشرية 2021 ص 116

التنمية المستدامة. وأوضحت أن ذلك يتم من خلال مقارنة مؤشرات الأداء قبل وبعد تلك الجهود،(وأن من بين النتائج الاستراتيجية للمبادرة في قرى المرحلة الأولى تحسن مؤشر جودة الحياة بحوالي 18 نقطة مئوية. وانخفاض متوسط معدل الفقر بحوالي 14 نقطة"[22]

وقد جاءت تصريحات جريمي هوبكنز، ممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسف"، في مصر خلال استضافته بمنتدى شباب العالم، بأنها مبادرة ممتازة تمثل الوجه الآخر لمبادرة تكافل وكرامة التي تستهدف الفقراء والأكثر احتياجاً، بينما تستهدف حياة كريمة البيئة التي يعيش فيها هؤلاء الأشخاص، قائلا "نحن بالفعل في شراكة مع الحكومة لضمان دعمنا كمنظمة اليونيسف لمبادرة حياة كريمة حيثما وجدت الحاجة، فالحكومة تقوم بعمل جيد فيما يتعلق بالبنية التحتية، ولكن نرغب في توفير أفضل الممارسات العالمية والخبرات والتعليم، لضمان أن كل طفل في قرى حياة كريمة يحظى بأفضل بداية ممكنة لحياته والحماية التي يحتاجها للمضي قدما في الحياة حتى يصبح في مرحلة المراهقة حيثما تبدأ مرحلة اكتسابه المهارات التي تنقله "من التعلم إلى كسب العيش".

وتمثلت شهادة إيلينا إيلينا بانوفا، المنسق المقيم للأمم المتحدة، خلال كلمتها بمنتدى شباب العالم ٢٠٢٢، بأنها فرصة رائعة للتخفيف من الفقر وعدم المساواة، فضلا عن زيادة شراكة الأمم المتحدة مع مصر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأكدت أن المبادرة نهج متكامل وشامل، فهي تركز على مجالات مختلفة في نفس الوقت مثل البنية التحتية والصحة والتعليم والتمكين الاقتصادي، وشددت "نحن في الأمم المتحدة باختلاف الهيئات مهتمون للغاية بالعمل مع الحكومة لتفعيل هذه المبادرة قائلة" هذه المبادرة عزيز" للغاية على قلوب العاملين في الأمم المتحدة لأنها تتوافق مع أسس ولب أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ألا وهو محاربة الفقر. ونحن نقدر جهود الرئيس عبد الفتاح السيسي والحكومة لإطلاق هذه المبادرة لأنها تركز على الأكثر احتياجا، وتركز على مستوى الريف... وبالفعل بدأت تساعد وستساعد الناس على التمتع بحياة كريمة".

كما قال السيد حسن بو زهرة رئيس الاتحاد العربي للتطوع في البحرين، كواحد من أبرز الكيانات التي تعنى بحقوق الإنسان ومبادرات إنقاذ الطبقات الأكثر فقرا في المنطقة، أن مبادرة حياة كريمة منذ بدأت وهى معجزة بكل المقاييس، على المستوى الاجتماعي والإنساني والعمل التطوعي، والمشاركة المجتمعية بين الحكومة والشركات والقطاع الخاص والشباب والشعب نفسه، والله إنه ليس مثالا لمصر ولا العرب وحدهم بل مثالا للعالم كله في إنقاذ الطبقات الفقيرة والمحتاجين، بما حققته من إنجازات في فترة قصيرة جدا وظهرت نتائجها على أرض الواقع.

كما كانت قد ذكرت وكالة "فيتش" أن مصر ستشهد أعلى معدل نمو في صناعة التشييد والبناء لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 2021 وانفردت بتحقيق نمو إيجابي للقطاع خلال عام 2020 .)23

[22] https://idsc.gov.eg/DocumentLibrary/View/4639

2__مدى أسهام المبادرة في توطين أهداف التنمية المستدامة

(ما فيما يتعلق بتقييم أثر المبادرة على توطين أهداف التنمية المستدام فأن مبادرة "حياة كريمة" تتلاقى مع **الهدف الأول "القضاء على الفقر"** من حيث الاعتماد على معدل الفقر "مُتعدد الأبعاد" كأحد أهم معايير الاستهداف، ومراعاة توصيل المرافق للقرى والنجوع والكفور (توابع القرى) "عدم ترك أحد خلف الركب"، والتكامل مع برنامج "تكافل وكرامة"، كما تتلاقى المبادرة مع **الهدف الثاني "القضاء التام على الجوع"** من حيث دعم الغذاء، وتوفير المنافذ التموينية المتنقلة، ومراكز تجميع الألبان، وزيادة الإنتاجية الزراعية من خلال مشروع تبطين الترع ونظام الري الحديث، فضلًا عن تطوير المجازر بأسلوب نمطي موحد، ونقل الأصول الإنتاجية الزراعية والحيوانية. وأشار التقرير إلى **الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة "الصحة الجيدة"** والذي تتلاقى المبادرة معه من حيث تطوير المستشفيات المركزية في إطار منظومة التأمين الصحي الشامل، ومراكز طب الأسرة والرعاية الأولية، ونقاط وسيارات الإسعاف، العيادات الطبية المتنقلة، بالإضافة إلى جهود ضبط النمو السكاني، والمنظومة المتكاملة لجمع المخلفات، والخدمات الشبابية والرياضية، وتوفير قوافل طبية وعمليات جراحية وأجهزة تعويضية ونظارات كما تحقق حياة كريمة **الهدف الرابع "التعليم الجيد"** من حيث التوسع في إنشاء المدارس والفصول في المناطق المحرومة، وتوفير الفصول المتنقلة لمعالجة مشكلة كثافة الفصول، والمدارس المجتمعية، والمسارح والمكتبات المتنقلة وكذلك تتلاقى المبادرة مع **الهدف الخامس "المساواة بين الجنسين"** من حيث تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل (التوسع في إنشاء حضانات الأطفال)، وإصدار بطاقات الرقم القومي للسيدات، وتوفير مراكز خدمات الأسرة والطفولة، ومراكز الخدمات المجتمعية.

كما أكد تقرير وزارة التخطيط أن مبادرة "حياة كريمة" تعمل على تحقيق **الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة "المياه النظيفة والنظافة الصحية"** من خلال التوسع في خدمات مياه الشرب والصرف الصحي (مشروعات + وصلات منزلية)، فهناك تحسن في معدل التغطية بالصرف الصحي بحوالي 46 نقطة مئوية.

والهدف السابع "طاقة نظيفة وبأسعار معقولة" من حيث توصيل الغاز الطبيعي للمنازل، وتوفير مصدرين للتغذية الكهربائية لكل قرية لمواجهة أي انقطاع في التيار الكهربائي، مع زيادة الجهد الكهربائي لضمان تشغيل الأجهزة المنزلية، وتغيير المحولات الكهربائية / زيادة عدد أعمدة الإنارة

---

[23] shorturl.at/fgmGL

/ تركيب لمبات ليد موفرة للطاقة، وتحديث عدادات الكهرباء (مسبقة الدفع) ،وحول **الهدف الثامن "العمل اللائق ونمو الاقتصاد"** أشار تقرير الوزارة إلى أن "حياة كريمة" تحقق هذا الهدف من حيث توفير فرص عمل لأهالي القرى حيث أن 30% من العاملين بالمشروعات من أهالي القرية، والعمل على تحقيق الشمول المالي، والتدريب المهني، والتمويل الميسر للمشروعات الصغيرة، فقد تم إتاحة مشروعات صغيرة بقيمة 438 مليون جنيه. وتوفير 71 ألف فرصة عمل، كما تحقق المبادرة **الهدف التاسع "الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية"** من حيث توطين الصناعة المصرية وتوطين المشتريات (مشتريات طلمبات/ مشروعات الصرف الصحي/ الكابلات الكهربائية/ المواسير)، وإنشاء مجمعات حرفية. وكذلك **الهدف العاشر "الحد من أوجه عدم المساواة"** من حيث توفير مراكز التأهيل الاجتماعي، ووحدات الاكتشاف المبكر للإعاقة. كما استعرض تقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تقييم أثر مبادرة "حياة كريمة" على توطين **الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة (مدن ومجتمعات محلية ومستدامة)** بقرى المبادرة، حيث أشار إلى رفع كفاءة 11.6 ألف منزل. ورصف طرق بأطوال 160 كم، بجانب إنشاء وتطوير 11 وحدة بيطرية. وفيما يتعلق **بالهدف الثاني عشر "الاستهلاك والإنتاج المسؤولان"** أوضح التقرير أن مبادرة "حياة كريمة" تتلاقى مع هذا الهدف من حيث تنفيذ ومعالجة محطات الصرف الصحي الثلاثية، ووحدات البيوجاز (توفير غاز طبيعي / سماد / زيادة الدخل)، ودمج معايير الاستدامة البيئية "التعافي الأخضر". وكذلك تتلاقى المبادرة مع **الهدف السادس عشر "السلام والعدل والمؤسسات القوية"** من حيث حوكمة المشروع من خلال لجنة يترأسها رئيس مجلس الوزراء، وتوحيد الإدارة المالية للمشروع.

ومع **الهدف السابع عشر "عقد الشراكات لتحقيق الأهداف"** من حيث تشكيل لجان لتنمية القرى لتحديد الأولويات (تخطيط بالمشاركة)، وتعزيز المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص والقطاع المصرفي، ومشاركة المجتمع المدني في التمويل والتنفيذ، بالإضافة إلى الشراكة مع الجامعات الإقليمية "[24])

[24] https://www.elbalad.news/5116438

نتائج البحث:

تشير تقارير التنمية البشرية إلى وجود العديد من **المشكلات المعقدة** في الريف المصري في مقدمتها انخفاض نصيب الفرد من مياه الشرب وانقطاع الكهرباء وعدم توفر أي من وسائل النقل، وتركز العمل على الزراعة، فنسبة الصناعة والحرف والتجارة لا تتعدى 1.8% من إجمالي العمال وكذلك ارتفاع نسبة الامية بين المواطنين.

من هنا جاء **دور مبادرة حياة كريمة** كأحد أهم وأبرز المبادرات الرئاسية لتوحيد كافة جهود الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لهدف التصدي للفقر المتعدد الابعاد وتوفير حياة كريمة بها تنمية مستدامة للفئة الأكثر احتياجا في محافظات مصر وقد نجحت المبادرة في تنفيذ العديد من أهدافها وذلك في أكثر من قطاع من القطاعات المستهدفة

المخرجات الرئيسية للمرحلة الأولى لمبادرة حياة كريمة بنهاية عام 2020:

(نسبة إنجازات استثمارات المبادرة مرتفعة، وتسير بخطى جيدة في القرى المستهدفة وهي كالتالي:

3.37 مليار جنية إجمالي استثمارات المبادرة خلال العام المالي 2010/2019 موزعة على 6700مشروع داخل المبادرة وتشمل قطاعات التنمية المحلية والتعليم والصحة ومياه الشرب والصرف الصحي وخلق فرص عمل في 143قرية في 11 محافظة تدخل في المرحلة الاولى للمبادرة، منها 60قرية بمحافظة أسيوط و11 في الدقهلية و10 في القليوبية، و9 في الأقصر، و8 في مطروح، و7 بالمنيا والوادي الجديد 6، والبحيرة 5، وأسوان 4، و3 في قنا، استفاد منها1.8 مليون مواطن. ونفذت المبادرة خلال المرحلة الأولى نحو 490 مشروع من أجمالي 625 مشروعا، وبنسبة تزيد على 80% من أجمالي مشروعات الخطة الاستثمارية المخططة.)[25]ومما لا شك فيه ان المبادرة حققت الكثير من أهدافها وذلك ملموس على ارض الواقع الى جانب الإشادة الدولية بدور المبادرة وأثرها على الريف المصر ويتجلى ذلك في التحسن الذي تحقق في أداء العديد من المؤشرات - بحسب تقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، خاصة في القرى التي شهدت تلك المشروعات.

[25] https://rb.gy/zjlgd8

زيادة فرص العمل وتقليل البطالة:(فقد تم إتاحة مشروعات صغيرة بقيمة 438 مليون جنيه. وتوفير 71 ألف فرصة عمل توفير فرص عمل لأهالي القرى حيث أن 30% من العاملين بالمشروعات من أهالي القرية، والعمل على تحقيق الشمول المالي، والتدريب المهني، والتمويل الميسر للمشروعات الصغيرة، وذلك بمحافظات "أسيوط، سوهاج، قنا، القليوبية، المنيا، أسوان، الأقصر، البحيرة، الوادي الجديد"

ارتفاع مستوى المعيشة: إنشاء وتطوير 11 وحدة بيطرية، وتركيب 11 ألف عامود إنارة. بالإضافة إلى إنشاء وتطوير 21 مركز شباب وملعب خماسي. ورصف طرق بأطوال 160 كم بالإضافة إلى إنشاء وتطوير 9 وحدات اجتماعي تشكيل لجان لتنمية القرى 92 قرية تشهد تحسين شبكات الطرق، وخدمات الإنارة لربطها بالمحافظات وزيادة الإنتاجية الزراعية من خلال مشروع تبطين الترع ونظام الري الحديث، فضلًا عن تطوير المجازر بأسلوب نمطي موحد، ونقل الأصول الإنتاجية الزراعية والحيوانية.

نقص معدل الفقر: حيث الاعتماد على معدل الفقر "مُتعدد الأبعاد" كأحد أهم معايير الاستهداف، ومراعاة توصيل المرافق للقرى والنجوع والكفور (توابع القرى) "عدم ترك أحد خلف الركب"، فقد تراجعت معدلات الفقر من 32.5%في العام 2018/2017 الى 29.7% في العام 2020/2019 ونسبة الفقر المدقع من 6.2% في العام 2018/2017 الى 4.5 %في 2020/2019 وذلك لأول مرة منذ 20 عاما بحسب ما ذكره الجهاز المركزي للتعبئة والأحصاء

تحسن مستوى الصحة: وهناك تحسن في معدل التغطية بالخدمات الصحية، حيث تم تنفيذ 255 قافلة طبية، 1335 عملية جراحية، وتوفير 538 جهاز تعويضي، 5420 عملية عيون، وتوفير 16.5 ألف نظارة طبية. والانتهاء من إنشاء وتطوير 12 وحدة صحية. ومستهدف الانتهاء من 56 وحدة صحية في 2021/20. والخدمات الصحية شملت 45وحدة صحية ذات كفاءة ،32 ألف مواطن أولى بالرعاية، يستفيد من الخدمات الطبية المجانية

تحسين جودة التعليم: التوسع في إنشاء المدارس والفصول في المناطق المحرومة، وتوفير الفصول المتنقلة (الفراغات الذكية) لمعالجة مشكلة كثافة الفصول، والمدارس المجتمعية، والمسارح والمكتبات المتنقلة إتاحة خدمات تعليمية في 3 قرى محرومة. والانتهاء من تطوير 7 حضانات، ومحو أمية 3 آلاف مواطن.

والانتهاء من إنشاء وتطوير 45 مدرسة تشمل 717 فصل دراسي. ومستهدف إنشاء وتطوير 127 مدرسة تشمل 1493 فصل دراسي خلال 2021/20 الخدمات التعليمية شملت1100فصل جديد تستوعب 44 ألف تلميذ.

رفع كفاءة المسكن: التوسع في خدمات مياه الشرب والصرف الصحي فهناك تحسن في معدل التغطية بالصرف الصحي، حيث تم تركيب 706 خزان صرف صحي منزلي ،1559 وصل صرف صحي منزلي، ومد شبكات مياه بأطوال 7 كم. بالإضافة الى تركيب 1637 وصلة مياه منزلية، وانشاء وتطوير 49 بئر مياه جوفية. توصيل خدمة الصرف الصحي لعدد 21 قرية، توصيل الغاز الطبيعي للمنازل.، و16 ألف منزل ورفع كفاءة وتركيب الاسقف و9400 وصلة صرف صحي ومياه شرب تم تركيبها مجانا **تعزيز المشاركة المجتمعية:** من خلال تعزيز المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص والقطاع المصرفي، ومشاركة المجتمع المدني في التمويل والتنفيذ، بالإضافة إلى الشراكة مع الجامعات الإقليمية (كمكتب استشاري)، وإشراك المصريين بالخارج (مبادرة أصلك الطيب)

وتحقيق للعدالة الاجتماعية: من خلال تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل (التوسع في إنشاء حضانات الأطفال)، وإصدار بطاقات الرقم القومي للسيدات، وتوفير مراكز خدمات الأسرة والطفولة، ومراكز الخدمات المجتمعية.وايضا توفير مراكز التأهيل الاجتماعي، ووحدات الاكتشاف المبكر للإعاقة والتكامل مع برنامج "تكافل وكرامة" وأيضا دعم الغذاء، وتوفير المنافذ التموينية المتنقلة، ومراكز تجميع الألبان، وزيادة الإنتاجية الزراعية من خلال مشروع تبطين الترع ونظام الري الحديث، فضلًا عن تطوير المجازر بأسلوب نمطي موحد، ونقل الأصول الإنتاجية الزراعية والحيوانية.

(وبمقارنة معدلات الفقر بالمحافظات لسنة 2020/2019موزعة على أقاليم الجمهورية بين الريف والحضر شكل رقم (5) نجد ان نسبة الفقراء في ريف وجه قبلي تمثل 42.8%من فقراء الجمهورية وقى المرتبة الثانية يحتل ريف الوجه البحري نسبة23.1% من فقراء الجمهورية)[26]

(وبالمقارنة أيضا مع جدول توزيع القرى والمستفيدين من السكان في المرحلة الثانية من مبادرة حياة كريمة يخطه 2021 /2022 نجد انه كلما ازدادت نسب الفقر كلما وجهت المبادرة الاهتمام والتمويل لهذه المحافظات مما يظهر جليا من خلال توزيع الجدول رقم (2) حيث تحتل محافظات الوجه القبلة وخصوصا محافظات سوهاج واسيوط وقنا للجانب الأكبر من التمويل)[27]

[26] مطوية الفقر، بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء ،2020/2019، ص 2

[27] خطه العام الرابع 2022/2021 من الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة 2022/2021_2019/2018 ص 294_298

توصيات البحث:

ممـا لا شـك فيـه ان المبـادرة حققـت الكثيـر مـن أهـدافها وذلـك ملمـوس علـى ارض الواقـع الـى جانـب الإشـادة الدوليـة بـدور المبـادرة وأثرهـا علـى الريـف المصـري ولكـن بمتابعـة النتـائج المحققـة والتوجهـات الخاصـة بالمبـادرة والملامـح التـي تميـز الريـف المصـري تظهـر عـدة نقـاط مـن الواجـب الالتفات اليها واعطائها مزيد من الاهتمام.

1) يوجـد كثيـر مـن القـرى غيـر مشـهورة بنشـاط معـين، وأعمالهـا متقاربـة فـي الزراعـة وتربيـة الماشـية فقـط. مـا يصـعب مـن مهمـة الدراسـات الحكوميـة لتـوطين صـناعات داخلهـا وهنـا يجـب الاسـتفادة مـن التنـوع الجغرافـي لكـل محافظـة والتنـوع المنـاخي بتوجيـه الاسـتثمارات للأنشـطة التـي تناسـب كـل محافظة او قرية لخلق نوع من التخصص في الإنتاج.

2) يمثـل العنصـر الزمنـي دورا كبيـرًا أمـام تطبيـق المشـروع فـي مواعيـده المسـتهدفة. لكنـه قابـل للتنفيـذ فـي ظـل الاعتمـاد علـى شـبكة المقـاولين المحليـين وأعـدادهم كبيـرة. بجانـب وجـود عـدد كبيـر مـن المتطـوعين فـي المشـروعات. عـلاوة علـى تـوفير التمويـل الضـخم الـذي ظـل فـي فتـرات سـابقة عائقًـا أمـام اسـتكمال عشـرات المشـروعات. وذلـك سـواء بالتبرعـات او طـرح أسـهم لإشـراك المـواطنين فـي الاستثمارات.

3) ينبغـي نشـر الـوعي بكيفيـة تعامـل الأهـالي مـع المشـروعات بعـد تطويرهـا والحفـاظ عليهـا وهـي نقطـة تعـاني منهـا عشـرات المشـروعات فبعـد افتتاحهـا بأشـهر تواجـه بعـض مرافقهـا شـبح التهالـك السـريع بسـبب سـوء الاسـتخدام أو تراخـي الجهـات القائمـة علـى الصـيانة، وهـي أحـد الأدوار التوعويـة والرقابيـة التـي يجـب أن يقـوم بهـا الإعـلام مـن خـلال التنسـيق المشـترك بـين وزارة التربيـة والتعلـيم والثقافة ووزارة البيئة.

4) يحتـاج الريـف المصـري حاليـا لاسـتدامة النمـو الاقتصـادي الـذي تسـعى الدولـة لتحقيقـه عبـر الصـناعة لكـن لا يجـب أيضـا إغفـال السـياحة الريفيـة أو مـا يسـمى بـ" مكونـات اللانـد سـكيب" الزراعـي لكـن الأمـر مرهـون بالحفـاظ علـى عناصـر الزراعـة التقليديـة غيـر المسـتخدمة كتـراث مثـل السواقي وغيرها، ومبادرات لتقليل التلوث البصري.

5) تحتـاج مشـروعات التطـوير أيضًـا إلـى الاعتمـاد علـى مـواد البنـاء المحليـة المتماشـية مـع البيئـة فـي عمليـة البنـاء والتأسـيس حتـى تتنـاغم مـع الطبيعـة وتقليـل التلـوث وتحقيـق الاسـتدامة للمـوارد الطبيعيـة للأجيال القادمة.

6) مـن الضـروري زيـادة أطقـم العمالـة ومعـدلات التنفيـذ لنهـو الاعمـال طبقـا للجـدول الزمنـي المحـدد وإسـناد الأعمـال لأكثـر مـن مقـاول لزيـادة عـدد سـاعات العمـل بالمشـروع وصـرف المستخلصـات

للمقاولين لزيادة التوريدات بالمشروع وضرورة إصدار التصميمات المتأخرة وتخصيص الأراضي المطلوبة للبدء الفوري في تنفيذ المشروعات المتأخرة" شكل رقم 4".

7) يحتاج الريف المصري بقوة لعودة التعاونيات والجمعيات. التي تعتبر أحد أهم سبل التنمية في القطاع الزراعي المصري. عبر تقديم خدمات الإرشاد الزراعي، ومستلزمات الإنتاج الزراعي ومدخلاته، كالأسمدة، والمبيدات الموثوق بها، والتقاوي المحسنة، ومكافحة الآفات الزراعية.

8) ينبغي الربط بين توزيع الاستثمارات على المحافظات في ظل مراعاة معدلات الفقر في كل محافظة فنلاحظ ان الجزء الأكبر من الاستثمارات كان موجها بشكل كبير لمحافظه القاهرة والمحافظات الحضرية بينما المحافظات الريفية تم اهمالها على مدى عقود طويلة مما أدى الى زيادة معدلات الفقر بها.

9) تفعيل دور الجمعيات والمنظمات غير الهادفة للربح (المجتمع المدني) في مكافحة الفقر في محافظات الصعيد وتسهيل وتبسيط الإجراءات التي تدعم دورها والتوسع في نشاط الجمعيات الأهلية تحت الرقابة الحكومية لزيادة قدرتها على الحد من الفقر والجوع وتوفير التمويل اللازم للتوسع في المشاريع الاستثمارية متناهية الصغر التي تتناسب مع قدرات ومؤهلات الأسر الفقيرة والتركيز على التنمية المستدامة وزيادة الحجم الاقتصادي للقطاع الزراعي وأهميته النسبية في الحد من الفقر.

10) تشجيع القطاع الخاص لضخ استثماراته بالريف والقرى الفقيرة لخلق فرص عمل ملائمة لطبيعة كل محافظة وذلك من خلال زيادة التسهيلات سواء في الاجراءات او في تخفيض الضرائب للاستثمارات في أماكن معينة لتحفيز القطاع الخاص على انشاء استثماراته بها والاستفادة من الاعفاء الضريبي.

11) الاستفادة من البيانات المتاحة والبيانات التي ستتوفر بعد نهاية المبادرة لعمل قاعدة بيانات دقيقة يتم الاستعانة بها بعد ذلك سواء في إعداد التقارير أو متابعه الأعمال التي تمت اوتقيمها.

المراجع:

1) تقرير برنامج صندوق النقد الدولي في مصر، تقييم تحديات الاقتصاد السياسي، 30 يناير، 2018.
2) تقرير صندوق النقد الدولي، مصر: نحو تحقيق الرخاء الاقتصادي ،2019.
3) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2017، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، عدد17 ،2017.
4) تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء بحث الانفاق والدخل 2019.
5) تقرير التنمية البشرية 2021ص 116
6) خطه العام الرابع 2022/2021 من الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة 2022/2021_2019/2018 ص 294_298
7) مطوية الفقر، بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء ،2020/2019، ص 2
8) تقرير مجلس الوزراء، الموقف التنفيذي لقطاعات مشروع حياة كريمة مارس 2022.
9) عسكر،احمد ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية العدالة الاجتماعية والتمكين المجتمعي، مجلة فصيلة الأحوال المصرية، عدد 63، 2017.
10) عبد المنعم السيد قمره، سحر وآخرون، (دراسة اقتصادية تحليلية للفقر في ريف مصر _دراسة حالة لمحافظة الإسكندرية) ، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، وحدة بحوث الاقتصاد الزراعي بالإسكندرية، 2020/2019.
11) عبد السلام محمد شتله، وليد، (مشكلة الفقر وأثرها على التنمية البشرية)رؤية إسلامية للعلاج، معهد التخطيط القومي، رسالة ماجستير،2015.
12) داود أسبر، ميساء، (تفعيل دور السياحة في التنمية الريفية _مع دراسة حالة في المنطقة الساحلية السورية) ، الجمهورية العربية السورية، جامعة تشرين، كلية للعلاج، الدكتوراه ،2014.
13) طلعت الشايب، إيهاب، (أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة)، جامعة عين شمس، كلية التجارة، رسالة ماجيستير 2010.
14) بشرى غالى، شرين، (ظاهرة الفقر الريفي ودور منظمات الفقراء في القضاء عليها "دراسة تجربة بنوك الفقراء ومدى امكانية تطبيقها على مصر")، جامعة عين شمس، كلية التجارة، رسالة ماجيستير، 2006.
15) حلمي، أمنية، (كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية)، ورقة عمل رقم (105)نوفمبر 2005.

المراجع الأجنبية:

1_Birdsall, Nancy, and Juan Luis London, Inequality and the accumulation of human capital in Latin America (with some lessons for Egypt) Cairo, Egyptian Center for Economic Studies,1997.

2_Gaurav Dett, Dean Joliffe and Manohar Sharma، A Glimpse of Poverty in Egypt, Washington, International Food Policy Research Institute, FCND Discussion Paper No. 49, 1998.

[3]_M. Riad El Ghonim ,Wealth and Poverty in the Middle East, New York, Routledge, 1998.

[4]_HALL, R, D, ROBERTS, L, MITCHELL ,New trends in rural tourism, Routledge, 2016.

5_Saad Ngai, Poverty in Egypt: Human Needs and Institutional Capabilities, Boston, Lexington Books, 2001.

المواقع الإلكترونية:

(1 https://www.hayakarima.com
(2 https://idsc.gov.eg/DocumentLibrary/View/4639
(3 shorturl.at/gET08
(4 https://www.elwatannews.com/news/details/4761534
(5 https://rb.gy/zjlgd8
(6 https://www.elbalad.news/5116438
(7 shorturl.at/vzBO8
(8 shorturl.at/fgmGL

الملاحق:

شكل رقم (1) نسبه الفقر بمحافظات مصر

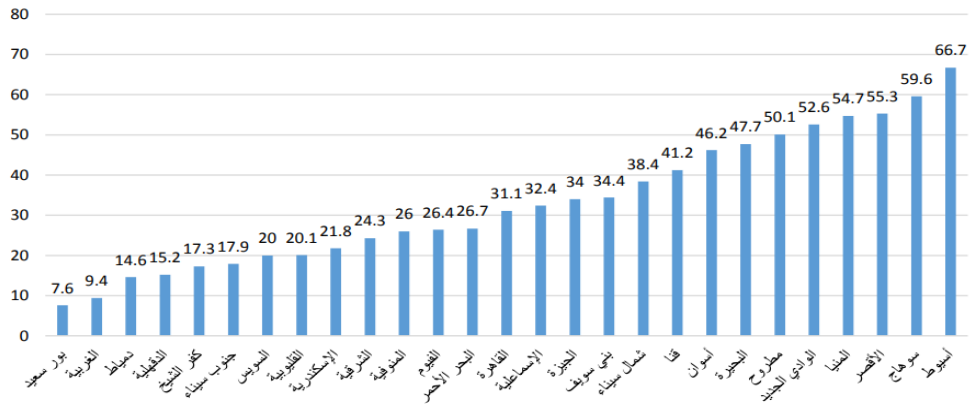

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، بحث الدخل والانفاق 2019م

شكل رقم (2) تطور نسبة الفقر المدقع من 2000/1999 حتى 2018/2017

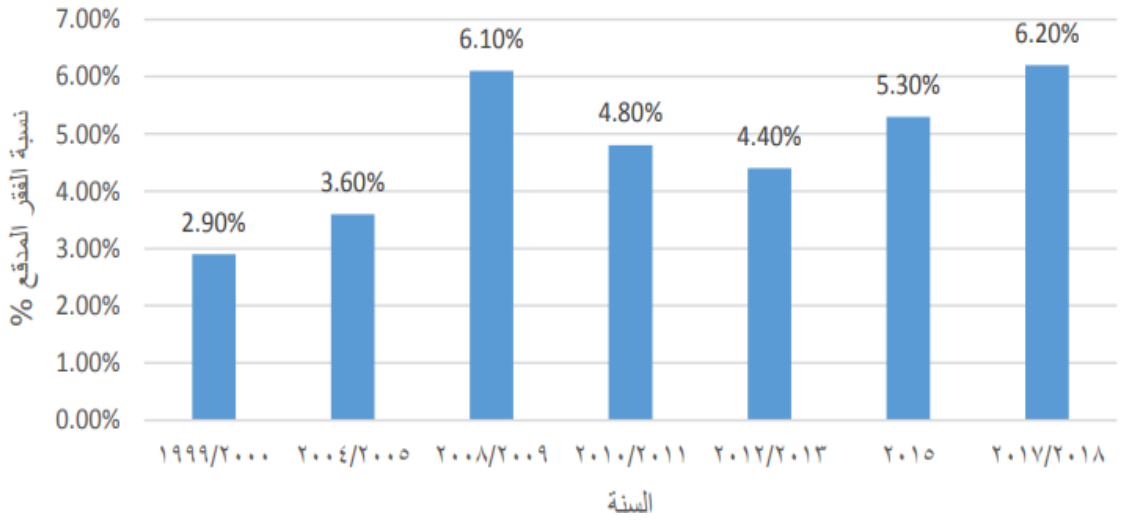

جـــــــدول رقـــــــم (1) نســـــــبة الفقـــــــر موزعـــــــة بـــــــين الريـــــــف والحضـــــــر من2011/2010وحتى2018/2017

السنة	المحافظات الحضرية	الوجه البحري		الوجه القبلي		محافظات الحدود	إجمالي الجمهورية
		الحضر	الريف	الحضر	الريف		
2011/2010	9.6	10.3	17.0	29.5	51.4	36.9	25.2
2013/2012	15.7	11.7	17.4	26.7	49.4	24.2	26.3
2015	15.1	9.7	19.7	27.4	56.7	-	27.8
2018/2017	26.73	14.31	27.29	30.0	51.94	-	32.5

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق 2019م.

شكل رقم (4) تقرير مجلس الوزراء بالموقف التنفيذي لمشروعات حياة كريمة مارس 2022

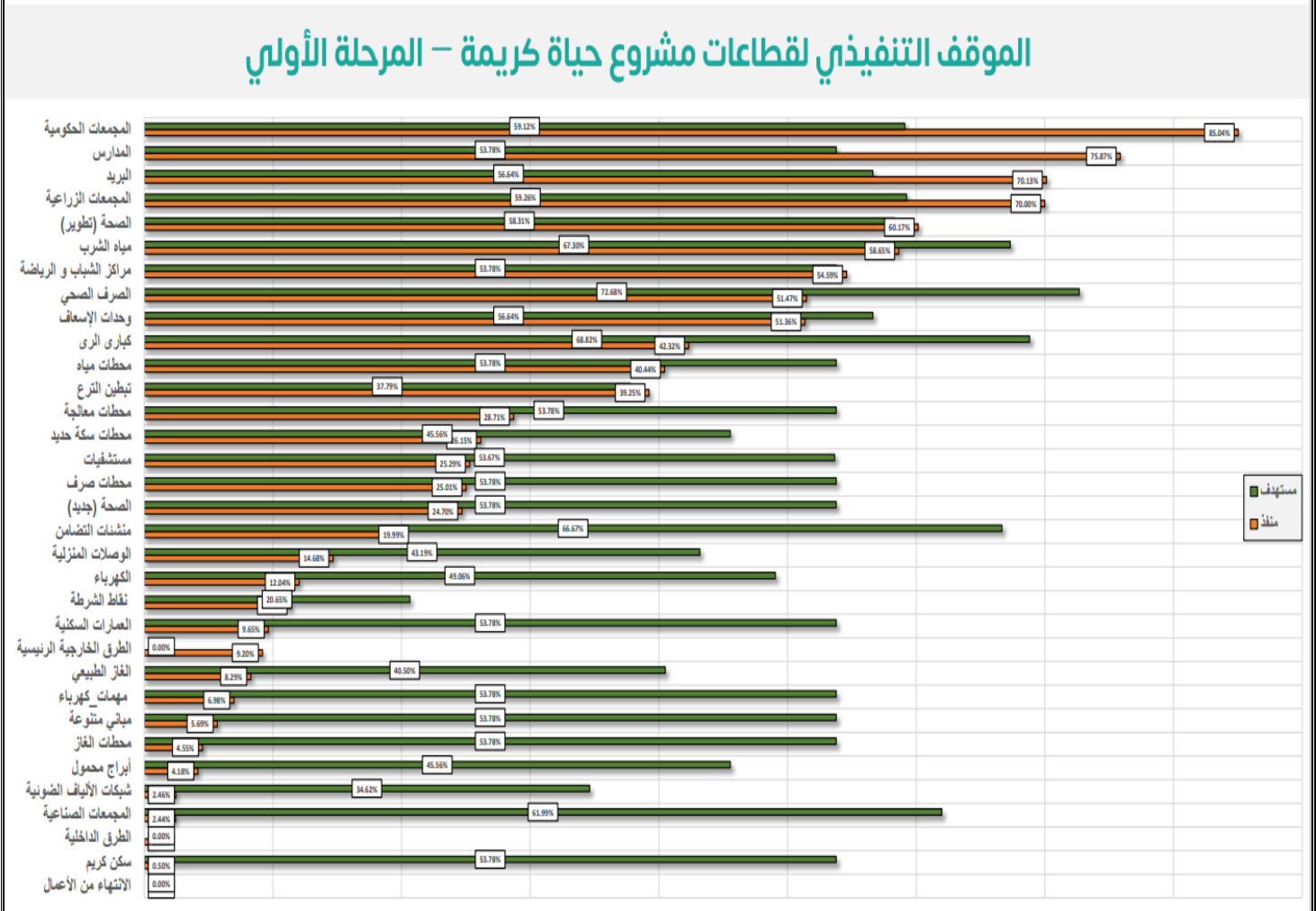

شكل رقم (5) نسبة الفقراء وفقا لأقاليم الجمهورية 2020/2019

المصدر : بحث الدخل والانفاق الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء

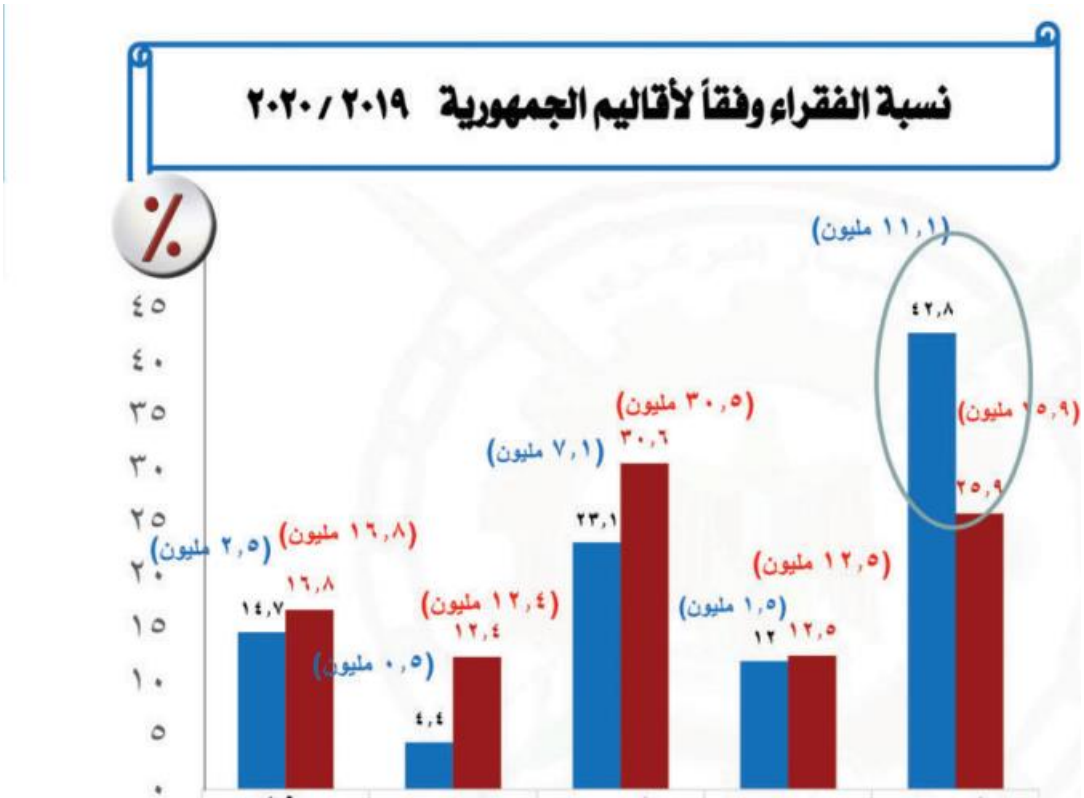

جدول رقم (2)

توزيع القُرى والمُستفيدين من السكان في المرحلة الثانية من مُبادرة حياة كريمة بخِطّة عام ٢٠٢٢/٢١		
المُحافظة	عدد القُرى	عدد المُستفيدين (ألف نسمة)
البحيرة	٢١٤	٢٩٠٥
المنيا	١٩٢	٢٣٧٥
سوهاج	١٨١	٢٥٤٥
أسيوط	١٤٩	٢٠٦٢
قنا	٨٦	١٣٣٢
المنوفيّة	٨١	١٠١١
بني سويف	٦٦	٦٤١
أسوان	٥٧	٦٢٢
الفيوم	٥٥	٧٥٤
الغربيّة	٥٤	٤٣٠
الجيزة	٤٢	٧٠٣
القليوبيّة	٣٦	٤٦٩
الأقصر	٣٣	٤٤٢
دمياط	٢٨	٢٢٩
الدقهلية	٢٦	٣٦٠
الشرقيّة	٢٥	٣٢٨
كفر الشيخ	١٨	٢٦٢
الوادي الجديد	١٥	٢٧
الإسكندريّة	١٣	٦٨
الإسماعيليّة	٥	٢٨
الإجمالي	١٣٧٦	١٧,٦ (مليون نسمة)

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة.